عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

حقوق الطبع

حقوق طبع هذا الكتاب مهداة من المؤلف الى كل مسلم وجزي اللّٰه خيرا من طبعة أو أعان على طبعه وغفر اللّٰه له ولوالديه ولجميع المسلمين .

الطبعة الاولى سبتمبر ٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

عجز العلماء العرب

عيد الدويميس

الفهرس

الفهرس ٥
مقدمة ٧
عجز العلماء العرب ٩
العلم والتنمية ١٧
العلم الوهمي ٢٣
المسلمون والعلوم المادية ٢٩
مقترح السلطة العلمية ٣٣
حوار علمي ٣٩
التعليم والسلطة العلمية ٤٣
أخطاء أهل البحث العلمي ٤٩
تطوير البحث العلمي العربي ٥٧
البحث العلمي والقطاع الخاص ٦٣
العلم المركز ٦٧
إبداعات الأطفال ٧٣
ركزوا على التخطيط والإدارة ٧٥
من هم العلماء والخبراء؟ ٧٩
مقترحاتك وآراؤك مرفوضة ٨٣
شبعنا كلاما نريد تطبيقا ٨٧
زيادة علم الأفراد ٩١
جامعة التدريب ٩٧
تطوير التعليم ١٠١
كتب للمؤلف ١٠٤

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده ورسوله أما بعد .

سُلطت أضواء كثيرة على أخطاء وانحرافات كبيرة في التنمية ويتم يوميا انتقاد حكومات وأحزاب وجماعات وشعوب بالحق والباطل ولكن نادراً ما حملنا أهل العلم أي مسئوليات ولم نسلط الاضواء على ما عندهم من أخطاء وانحرافات كبيرة مع أنهم يتحملون على الأقل نصف ما نعاني من آلام ومشاكل وأن من أهم واجباتهم رسم خرائط الطريق للإصلاح والتقدم ولأنهم لم يفعلوا ذلك تاهت قوافل التنمية في صحراء العرب وان كان بعض أهل العلم أجتهد وقام بواجباته فأغلبهم لم يفعل الا القليل أو لا شيء أو أفسد في الارض ومن يقصر في واجباته أو يتخلى عنها فهو عاق لدينه ووطنه وحاولت في هذا الكتاب وغيره أن أقدم الكثير من الأدلة التي تثبت عجز العلماء العرب وتقصيرهم مع أن الامر لا يحتاج الى أدلة لأن من يرى ضعف أبحاثنا وتعليمنا وجامعاتنا ومعاهدنا وغياب أهل العلم عن التنمية والواقع من حقه أن يسأل هل عندنا علماء عرب وأين تأثيرهم ؟ ومن يرى تناقض الأراء في قطاعات التنمية الفكرية والإدارية والسياسية والصناعية وغيرها سيقول أين أراء العلماء المتخصصين ولا أريد إطلاقا أن أسمع أعذار من أهل العلم وخاصة إلقاء اللوم على الحكومات لأنني أتكلم عن أمور تقع في مجال تخصصاتهم وقدراتهم ومؤسساتهم وأتكلم عن العلم وآرائه لاعن تنفيذ الحلول العلمية

على ارض الواقع وأرى بوضوح سلبية وكسل وأخطاء كثيراً منهم وأعلم أن من بينهم جهلاء وفاسدين وما أقوله لا يتعارض مع وجود صعوبات وقيود ولكن المخلصين الواعين يأخذون المبادرات ويشعلون الشموع ويفكرون بالحلول ويزيدون الوعي والعلم في الحكومة والمجتمع وقد قدمت في كتبي وهي موجودة على الانترنت مقترحات ونصائح ذهبية ستحقق بأذن الله قفزات في العلم والبحث العلمي والتنمية وأهمها مقترح السلطة العلمية وهذه المقترحات والنصائح جاءت بعد عقود من القراءة والممارسة والتفكير فلنفتح ملفات العلم والبحث العلمي فالعلم قبل العمل

وفي الختام أحب أن أشكر كل من ساعدني في اخراج هذا الكتاب الى حيز الوجود وأسال الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كثيرون وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم وأسال كل من انتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي والمسلمين أجمعين

عيد بطاح الدويهيس

الكويت

غرة ذي القعدة ١٤٣٩ هجرية

١٤ يوليو ٢٠١٨ ميلادية

عجز العلماء العرب

تعودنا في العالم العربي أن نوجه الاتهامات والنقد فيما آلت إليه أوضاعنا لأهل السياسة من حكومات أو معارضة فنقول هم المسئولون عما نعانيه من تفرق ومشاكل وصراعات وتخلف تكنولوجي وإداري وغير ذلك وأقول لنجعل السياسيين وأهل التنمية مسئولين عن نصف ما في الواقع من خير وشر ولنجعل أهل العلم من علماء ومتخصصين وجامعات ومعاهد علمية مسئولين عن النصف الآخر لأن التنمية هي نصفين نصف علمي ونصف عملي وقد فشل أهل العلم العرب في بناء قطاع علمي قوي وفي ربطه بطريقة صحيحة مع قطاع التنمية وفشلوا في تشخيص أوضاعنا المختلفة علميا وفي تقديم حلول لها وحتى لا أبالغ أقول نجحوا قليلا وفشلوا كثيراً ولا أحملهم أنا هنا مسئولية التنفيذ لأي حلول علمية بل أطالبهم بما يقع في اختصاصهم فلم يقدموا حلول لاختلافات فكرية أو سياسية أو يقدموا البرامج لتطوير إداري أو تخطيطي أو صناعي أو زراعي أو تعليمي أو غير ذلك لا للحكومات ولا للشعوب فهل بين أيدينا حالياً تشخيص عميق وحلول علمية للخلاف بين الإسلاميين والليبراليين قدمه علماء الفكر والواقع في هذا البلد أوذاك وهل قدم بعضهم لوائح إدارية فعالة ومتطورة لإدارة وزارة أو مؤسسة ؟ وهل تعاونوا في تصميم مدن جديدة بديلة ؟ وهل نجحوا في عمل جامعات ومعاهد علمية متطورة تخطيطياً وإدارياً وتعليمياً وبحثياً ؟ وغير ذلك كثير ولا يوجد ما يمنع من تقديم الآف الحلول العلمية وليس عندهم إلا جواب واحد وهو سنفعل عندما تطلب منا الحكومة ذلك أو يدفع لنا أحدا مالا وأغلب ما قدموا بشكل رسمي أو تطوعي من مشاركات علمية في التنمية هي سطحية أو ناقصة وأنا أريد أن نلومهم على ما كان

يجب أن يفعلوه وأيضا على ما قدموه من آراء خاطئة ومن يعتقد أنني أبالغ أقول له الأدلة كثيرة وسيرى كثيراً منها في هذا الكتاب ويكفي أن ينظر إلى كفاءة العمل الجماعي بين أهل العلم في الجامعات والمعاهد حتى يقتنع بأنهم من أسوأ فئات المجتمع في العمل الجماعي فهم يجهلون أهميته وآلياته أو لا يرغبون بخدمة وطنهم وعندما يكون جهل أهل العلم في أساسيات علمية يكون أقبح من جهل غيرهم وتعالوا نتطرق لمواضيع لها علاقة مباشرة بأخطاء وانحرافات يتحملها أهل العلم من خلال النقاط التالية :

١- **ظلمات فوق بعض** : يظن كثير من أهل العلم أن عليهم أن يعيشوا في محراب العلم وأبحاثه وكتبه والتعليم والتدريب أما التنمية فهي مسئولية الحكومة والشعب وهذا خطأ كبير لان العلم هو العمود الفقري للتنمية ويجب أن ترتبط أبحاثه وأولوياته ومؤسساته مع التنمية قال الإمام احمد بن حنبل رحمه الله ((لا أحب الكلام فيما ليس تحته عمل)) ولم يدرك أهل العلم أن واجبهم أن يكونوا في قلب التنمية وان يعيشوا في التنمية أكثر مما يعيشوا في العلم إن صح التعبير ولم ينتبهوا إلى اليوم إلى أن هناك حالة انفصال كبيرة جدا بين العلم والتنمية في العالم العربي وليس الحل هو إلقاء اللوم على هذا الطرف

أو ذاك بل العمل على بناء علاقة قوية بينهما لان بقاء كل منهما في واد يضر العلم والتنمية معا وإن لم يعمل القطاعين العلمي والتنموي كاسطوانتين متلاصقتين تدوران معا وتغذيان بعضهما بقوة فلن يحدث تقدم علمي أو تنموي وكل ما يمكن تحقيقه من انجازات ستكون انجازات محدودة مع تحقيق فشل كبير لان الهدف تطوير كل قطاعات العلم والتنمية لا تحقيق بعض الانجازات وقال لي دكتور مهندس عمل لأربعة عقود في البحث العلمي والتنمية (اتفق معك أن مشكلتنا أن أهل العلم منفصلين عن أهل التنمية).

٢- من أخطاء أهل العلم : لم يتبع أهل العلم الحقائق العلمية والأسلوب العلمي في ربط العلم بالتنمية بل أعطونا آراء خاطئة جعلتنا نعيش حالة من الضياع لمدة نصف قرن فقد قال بعضهم إن الربط بينهما يتحقق إذا عملنا كثير من الاختراعات العلمية وطورت هذه الاختراعات الصناعة والتي بدورها ستطور كل الدولة وجهلوا أن الاختراعات تنطلق من قاعدة علمية قوية في الصناعة وغيرها وهذه القاعدة مفقودة في العالم العربي أي هم يجهلون بيئة الاختراع ويقلدون بصورة خاطئة ما حدث في الغرب ولنفترض جدلاً أنهم نجحوا في عمل اختراعات كثيرة فيكتشفون أن علاقتها بالتنمية العربية ضعيفة بل مفقودة لأننا دول نامية نحتاج إلى نقل العلم والتقنية لا الاختراعات والأبحاث التطويرية وأخطأوا خطأ كبير أيضا في ترتيب الأولويات العلمية والبحثية فتصدر القيادة العلمية المتخصصين في العلوم والهندسة وأهملوا علوم وأبحاث التخطيط والإدارة والتعليم والفكر والسياسة مع أن تأثير التخطيط والإدارة والتعليم في التنمية أكبر بكثير من تأثير الصناعة وظن بعضهم أن التنمية ستتحقق إذا عملنا مجلس للبحث العلمي او لجان تربط البحث العلمي بالتنمية أو زيادة ميزانية البحث العلمي وكانت فوائد هذه الأمور محدودة لان العلم والبحث العلمي بحاجة إلى نظام علمي تصنعه سلطة علمية متميزة في معاهدها والمتخصصين بها وأهل العلم هم المسئولون عن الانفصال الكبير بين المعلومات والمهارات التي تقدمها الجامعات وبين احتياجات التنمية ويرى الطلبة في الجامعات والمدارس كثير من الأساتذة ليسوا مؤهلين علمياً أو في أمانتهم أو كليهما فأين جهود أهل العلم في مكافحة الجهل والفساد في القطاع العلمي ؟

٣- **سلبية أهل العلم** : أغلبية الباحثين وأساتذة الجامعات سلبيين أمام ما يتعلق بالشأن العام في التنمية أو القطاع العلمي و حتى القضايا العامة في الجامعة والمعهد هم يعتقدون أن هذه مهمة المسئولين من مدراء وقياديين وتجدهم دائماً يلومون المسئولين أو غيرهم ولا يلومون أنفسهم وكل بضاعتهم الانتظار واللامبالاة والنوم في انتظار ان تمطر السماء حكومة ملائكية أو إدارة مجتهدة أو رئيس جامعة متميز وإذا وجدت البيئة الفعالة عندها سيعملون ويجتهدون وأقول القضايا العامة في التنمية والعلم و الجامعة والمؤسسة تؤثر في اتقان أستاذ الجامعة تعليم طلبته وفي عمل أبحاث متميزة لأن النجاح في بناء نظام تعليمي وبحثي من شانه تطوير مستوى كل الأساتذة والمناهج وتحقيق قفزات هائلة في عدد ونوعية الأبحاث ومن ناحية إسلامية ووطنية ومؤسسية لابد أن يشارك الجميع في التطوير وليس فقط المسئولين وأشبه تصرف كثير من أهل العلم بتصرف شعب يقول لمسئوليه كما قالت اليهود لموسى عليه السلام (فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ) سورة المائدة آية (٢٤) وسلبية الانعزال والفردية والانفرادية عندما تأتي من أهل العلم فهي مصيبة وليس صحيح أن أهل العلم الحقيقيين لا يتحركون إلا بعد أن يطلب منه بل هم يتحركون بصورة فردية وجماعية من خلال أعمال تطوعية ورسمية وتقديم مقترحات متميزة وآراء مدروسة وليس صحيح ان التأثير الكبير هو فقط بيد المسئولين بل الصحيح أن أغلب أوراق التطوير هي بيد الشعب لا الحكومة وبيد أساتذة الجامعات لا المسئولين فيها وبين الموظفين لا المدراء وقال مغترب عربي قبل عقود في مؤتمر للمغتربين العرب « إننا لن نرجع إلى أوطاننا إلا إذا كانت هناك ديمقراطية وعدل وحرية ... الخ « فقال له أحدهم « إذا حققنا ذلك فلا ترجعون فإننا لا نحتاج لكم» إذن على أهل العلم أن يجتهدوا ويصنعوا التطوير ولكن أغلبهم للأسف يجتهدون في بداية حياتهم

الوظيفية ثم يصبحون سلبيين وينسحبون من معركة التطوير .

٤- **علماء التنمية** : أدرك أهل التنمية أن فائدة أساتذة الجامعات والباحثين والجامعات والمعاهد البحثية للتنمية محدودة أو مفقودة فأهل الصناعة النفطية يعلمون أن ليس عند أساتذة الهندسة ما يقدمونه للقطاع النفطي لأنه قطاع ضخم ومتشعب علمياً وبه متخصصون في إنتاج النفط والمصافي والبتر وكيماويات وفيه تراكم علمي من نوع مختلف عن الرصيد العلمي لأساتذة الجامعات ويدرك أهل التنمية الإدارية أن ما يقدمه أساتذة الجامعة من المتخصصين في علم الإدارة هو محدود الفائدة فحلولهم أغلبها نظرية ولا يعرفون الواقع الإداري المحلي بل حتى لا يوجد عندهم الوقت لعمل أبحاث ميدانية فهم مشغولون في التدريس ومع هذا شاهدت مبالغات كبيرة من أهل العلم في أهمية دورهم في التنمية وشاهدت أيضا مجاملات من أهل التنمية لهم وهناك حقيقة كبيرة كثيرا ما غابت عن الطرفين وهي أن أهل العلم ليسوا هم فقط الأكاديميون في الجامعات والمعاهد بل نصفهم هم من أهل التنمية فالعلم نصفين نصف نظري ونصف عملي فالمدير المتميز الذي عمل بكفاءة لعشر سنين أو أكثر في وزارة أو مؤسسة أو شركة هو من أهل العلم والمستثمر المتميز الذي عرف بيئة الاستثمار في قطاع أو دولة هو من أهل العلم وهذا يعني أن الرصيد العلمي الوطني نصفه في الجامعات والمعاهد ونصفه في قطاع التنمية وسأقدم نصيحة مجانية لو أعطيت فيها عدة مليارات من الدنانير لكانت قليلة وهي ابحثوا عن علماء التنمية واجعلوهم يشاركون بقوة في التدريس في الجامعات وفي الأبحاث العلمية وفي أن تكون لهم مجالس استشارية في الوزارات والمؤسسات والشركات وغير ذلك فهم كنوز علمية وإذا كان بعضهم يرفض العمل في الجامعات فيمكن أن يعمل يوم في الأسبوع بها أو يشارك بقوة في المناهج وغير ذلك

وعلينا أن نعطيهم مزايا أكثر من أساتذة الجامعات لأنهم أقدر منهم على صناعة القرارات والخطط ولكن للأسف نفتقد كليا أجهزة حكومية أو شعبية تبحث عن هؤلاء وتستفيد منهم ولا توجد قوانين تنصفهم .

٥- **أخطاء أهل التنمية** : يدرك كثير من المسئولين في التنمية أن عندهم علم في مجالات معينة أكثر من أساتذة الجامعات وهذا صحيح ولكن يجب أن يعلموا أن ما تحتاجه التنمية من علم هو أكثر بكثير مما عندهم وأن ليس عندهم الوقت للبحث العلمي ولهذا هم بحاجة إلى معاهد كبيرة ومتميزة فيها أفضل من عنده علم من أهل التنمية ومن أساتذة الجامعات وعليهم أن يعترفوا أنهم فشلوا مرارا وتكراراً في عمل خطط فعالة أو معالجة مشاكل كبيرة ولهذا أخذت كثير من مشاكلنا تزداد مع مرور السنين ويخطئ أهل التنمية عندما يعتقدون أن التنمية هي مشاريع هنا وهناك وأنهم ليسوا بحاجة إلى أهل العلم كما قال وكيل وزارة كهرباء لباحثين « أنا لا أحتاجكم ولا أواجه أية مشاكل فكلما زاد الاستهلاك قمنا بشراء محطة كهرباء جديدة » وأقول قطاع الطاقة بحاجة إلى علماء ومتخصصين يخططون لهم من الألف إلى الياء ولا يتحقق تطوير التعليم بعمل مزيد من الجامعات والمدارس فقط بل لابد من إنشاء نظام تعليمي فعال يجعلنا في مقدمة الدول في كفاءة التعليم وهناك من المسئولين وغيرهم من يعتقد أن المال يحل كل المشاكل ويحقق التنمية والسعادة وأقول هذا ليس بصحيح فلا شك أن المال مهم ولكن أهم منه العلم في كيف نحقق التنمية وإذا نجحنا في ذلك سنحقق قفزات تزيد من أموالنا وقوتنا كما فعلت كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وكلها كانت دول فقيرة ويجعل العلم الفرد الفقير سعيداً ويجعل الجهل الفرد الغني شقياً فهناك علم اسمه علم السعادة علينا أن نتعلمه وهناك كثير من المسئولين اتخذوا قرارات كبيرة بعد قليل من الاجتماعات

والمشاورات وفي ظل غياب دراسات علمية فيها كثير من المعلومات والأرقام ولهذا فشلت أو تم تجميدها وقال أحد الساخرين (الظاهر إننا نأخذ قرارات ثم بعد ذلك نقوم بدراستها) ومن البديهيات العلمية أن أي قرار كبير أو خطة يحتاج إلى بذل جهود كبيرة في الدراسات وغيرها لمدة سنة أو أكثر وقال أحدهم قديماً « إن هؤلاء يفتون في قضايا لو حدثت في عهد عمر لجمع لها أهل بدر » وأدعو أهل العلم أن يبذلوا جهود كبيرة من خلال عمل دراسات كثيرة تثبت لكثير من المسئولين أن كثيراً من قراراتهم وخططهم ليست علمية وأتمنى شخصيا لو كان عندي وقت لقراءة خطط مؤسسات ووزارات ودول لأبين ما فيها من ضعف لأنني متخصص في علم التخطيط ولأنني أرى ثقة كبيرة عند المسئولين في خططهم وكفاءتهم في التخطيط لأنه شارك أجانب في إعدادها أو بذلوا جهوداً كبيرة في إعدادها ولا هذا ولا ذاك يجعلها خطط ناجحة وأرجو أن تقرؤوا كتاب (التخطيط الوهمي) وكتاب (نموذج الدكتور مساعد للتخطيط الاستراتيجي) لتدركوا ويدرك أهل التنمية كم ظلم كثير من أهل التنمية علم التخطيط .

٦- **الألوان الرمادية** : قد يقول باحث أو أستاذ جامعي (لقد عملنا بحوث أو شاركنا بلجان مع وزارات وقدمنا توصيات ومقترحات ولكن لم يتم تطبيقها) وبصفتي إنسان واقعي وأيضا متخصص في التخطيط فأقول كل خطة جميلة لا يتم تنفيذها فهي في الغالب خطة فاشلة لأنها لم تأخذ في عين الاعتبار الصعوبات الموجودة على أرض الواقع أو فشلت في إيجاد حلول لها وقل مثل ذلك عن قرارات وتوصيات فمن السهل إعطاء توصيات جميلة عامة أو محددة وكثير من أساتذة الجامعات وغيرهم لا يرون إلا اللونين الأبيض والأسود فالاعتماد فقط على العلم المجرد كارثة علمية كبيرة لأنه يجعلنا لا نرى الألوان الرمادية وهناك علوم الواقع مقابل كل علم مجرد فهناك

علم الواقع الاقتصادي وعلم الواقع الإداري وغير ذلك وهناك عقول يجب أن تقدم أفضل ما عندها من تفكير وتأمل وذكاء وحوارات وأساليب .... الخ ومن هذه التركيبة الثلاثية ينتج العلم الحقيقي الذي يتعامل مع التنمية والحياة أي هو يتكون من علوم مجردة وعلوم الواقع وعقول مجتهدة وعلى سبيل المثال مع تقدمنا في العلم الفكري (الإسلام) إلا أن ضعف رصيدنا من علوم الواقع واستخدام عقولنا جعلنا نفشل في كثير من المواضيع فما بالك عندما نتعامل فقط مع رصيد متواضع من علوم مجردة في الإدارة والاقتصاد والتعليم وغير ذلك ويتطلب التعامل مع الواقع تقديم توصيات وقرارات وخطط رمادية وهناك درجات من اللون الرمادي ويخطئ أهل العلم إذا اعتقدوا أن الحلول العلمية هي حلول مثالية أو جزئية لأن المثالية لا تعيش في الواقع وتطوره لأن فيه آراء متناقضة ونوايا متنوعة وقوى مؤثرة وإمكانيات مختلفة وقيل « من يده في الماء ليس كمثل من يده في النار» وعلى أهل العلم أن يطوروا الواقع بصورة تدريجية بحيث يكون اليوم أفضل من الأمس وغدا أفضل من اليوم حتى لو كان هذا التطوير بعيداً عن آمالنا ومبادئنا من عدل أو حرية وليس معنى ذلك الاستسلام للجهل أو الفساد بل معناه أن يكون أهل العلم أقرب للمصلحين منهم للفلاسفة قال الله تعالى (فاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) سورة التغابن آية (١٦) وكثير من توصيات وأراء أهل العلم تحمل المسئولين أو غيرهم ما لا يطيقون ولهذا يرفضونها ويستمر المسلسل العربي المكسيكي والذي بعنوان (انفصال أهل العلم عن التنمية وأهلها) .

العلم والتنمية

يختلف الرصيد العلمي نوعاً وكماً من مشروع إلى برنامج إلى قطاع إلى تنمية شاملة وقد يكفي الرصيد العلمي عند خبراء أجانب في تحديد الجدوى الاقتصادية لمصنع ويكفي الرصيد العلمي المحلي لعمل لوائح إدارية ولكن عندما نتكلم عن تطوير قطاع أو تنمية شاملة فالرصيد العلمي المطلوب كبير جدا ويحتاج إلى معاهد علمية كبيرة ومتخصصة ودائمة وتعالوا لنتحدث عن موضوع العلاقة بين العلم والتنمية من خلال النقاط التالية :

١. هل نعمل مدن عربية جديدة قريبة من المدن الحالية ؟ الجواب هو أننا بحاجة إلى دراسات علمية كثيرة ومشاورات مع أهل المدن وتفكير عميق وستوضح لنا الدراسات نقاط القوة والضعف والموارد المطلوبة وكيفية الحصول عليها وليس صحيح أبدا أن الحصول على الأموال هي مشكلة كبيرة أمام مشروعات التنمية بل المشكلة في توافر الدراسات والكفاءة في التخطيط والتنفيذ وفي إقناع الناس بأرقام وغيرها فلنبدأ فوراً بعمل دراسات كثيرة عن طموحاتنا ومشاكلنا ولتكون جاهزة عندما تتوفر لنا الإمكانيات أو النوايا ولتتنافس هذه الدراسات في نوعيتها وكميتها حتى نبدع أكثر وأكثر في التصميم والتفاصيل والتخطيط فبناء مدن جديدة سيكون مقنعاً جداً إذا تم تصميم وسائل مواصلات سريعة ورخيصة وأسواق مميزة ومباني جميلة وتم دراسة الحوافز التي توفر الدعم المالي لهذه المدن وغير ذلك وهناك نقطة مهمة جداً وهي أن من يبدأ متأخر يمكنه أن يعمل مدن جديدة متميزة عالمياً وتكون بعض التكاليف أقل بكثير فعلى سبيل المثال نظام المترو سيكون أرخص وأفضل بكثير من عمله في مدن قديمة .

٢. كلمة السر في أهمية وأولوية الدراسات العلمية والنجاح العلمي هو التعامل مع مشكلات وطموحات ومصالح التنمية والشعوب والحكومات وأدعو معاهدنا وجامعاتنا ووزاراتنا وغيرها لعمل دراسات كثيرة ومتميزة حول هذه المواضيع لأننا نجد كثيرا من الدراسات العلمية بعيدة عن القضايا الرئيسية للتنمية وأدعو إلى إعطاء حوافز ومصالح للجامعات والمعاهد والشركات الأجنبية لعمل دراسات علمية وتقديم مقترحات تنفعنا لأن عندهم خبرة في أمور كثيرة وعلينا أن نستفيد من التنافس بينهم وأن نقبل بأن يكونوا شركاء في بعض المشاريع .

٣. كثير من مشاريعنا وأفكارنا وآرائنا تعالج مشاكل حالية ولا تفكر بالمستقبل فكم من جامعات ومستشفيات ومصانع وغير ذلك واجهت صعوبات في زيادة حجمها أو تنوع نشاطاتها لأنه لا توجد مساحة كافية للتوسع وأتعجب عندما أجد مشاريع كبيرة جديدة داخل مدن مزدحمة حيث الأراضي غالية جداً وستواجه هذه المشاريع من أول يوم نقص في المساحة وازدحام في الطرق ونقص في مواقف السيارات وغياب للحدائق وغير ذلك إذن لنفكر بالمستقبل حتى لو كانت إمكانياتنا الحالية محدودة ولنعطي مساحات كبيرة لأي مشاريع ولنبعدها كثيراً عن المدن وضواحيها.

٤. كثيرا ما نركز إهتماماتنا على التنمية العامة وننسى أن كثيراً من الأفراد بحاجة إلى تنمية فكم هناك من شباب طموح إذا سألته لماذا لا تعمل مشروعاً خاصاً بك ؟ قال لا توجد ميزانية أولا أفهم في التجارة أو الصناعة أو السياحة أو غير ذلك وعلينا أن نقول لهؤلاء إن أبواب تعلم تخصصات ومهن جديدة مفتوح وهو أمر يتطلب أن تقرأ كتب وتعمل عند من عنده خبرة في هذا المجال وتسأل متخصصين وخلال سنتين أو أكثر ستجد نفسك قادر على إتقان المهن الجديدة و من يقول أن المشكلة مالية أقول

الأموال متوفرة ولكن المشكلة إقناع هذا الفرد أو ذاك البنك من خلال دراسة جدوى بها أرقام صحيحة بالدخول معك كشريك أو ممول .

٥. نعم هناك صعوبات ونقاط ضعف كثيرة تواجهنا في طموحاتنا كأفراد ومؤسسات وحكومات فهناك روتين وفساد ومنافسين وغير ذلك ولكن من قال أن كل هذا هو عذر لأن نترك العلم أو العمل بل المفروض أن نجتهد أكثر حتى نتغلب على الصعوبات ونقاط الضعف ونعرف كيف نستثمر نقاط قوتنا وإمكانياتنا ومن الملاحظ أن كثير من الناس يجتهدون فيما يتعلق بحياتهم الشخصية فلا ييأسون من إصلاح أو تطوير أبنائهم ويحاولون مراراً وتكراراً ويجتهدون في حصولهم على شهادات أو ترقيات في العمل أما إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة الإسلام أو الوطن فسرعان ما يجدون الأعذار لكسلهم وسلبيتهم وتجدهم يستسلمون من أول الطريق ويحاولون إقناعك أن طاقاتهم محدودة وأحيانا يطالبونك بان تكون واقعي وأقول كل طموحات حققتها شعوب قبلنا هي طموحات واقعية ولكن الفرق هو عدم رغبتنا في تقديم الثمن المطلوب من جهد في العلم والعمل والتضحيات والصبر.

٦. كثير من المقترحات التي نقدمها لمسئولين لا يتم قبولها ولهذا أسباب منها أن كثيراً منها ليس بصحيح علمياً وهذا أمر لاحظته في مقترحات يقدمها بعض أساتذة الجامعات حيث لا تجد عندهم معرفة بالواقع وأحيانا تكون المقترحات صحيحة ولكن صلاحيات المسئول محدودة أو هناك أمور أهم وهذا يعني أن تطبيق المقترحات والآراء بحاجة إلى دراسات علمية تؤيدها ولا أبالغ إذا قلت أن تسعين بالمئة من المقترحات التي نقدم هي بلا دراسات وليس من السهل إقناع عقول مسئولين أو زملاء بها .

٧. صحيح أن هناك كثيرا من أبواب العلم والعمل مغلقة ولكن الصحيح أيضا أن هناك أبواب كثيرة مفتوحة وعلى سبيل المثال لم تعيش البشرية في تاريخها عصر كما تعيشه الآن من توفر الكتب والمواقع الإلكترونية والجامعات والمتخصصين وغيرهم فلا يوجد ما يمنع من التخصص في مجالات كثيرة ولم نعد نحتاج بعثات حتى نتعلم ولكن ما يمنع التطور العلمي والعملي هو الجهل والتشاؤم والكسل ولابد أن نسعى لتحقيق إنجازات حتى لو لم ننال ما نستحقه من تقدير أو ثمن ومن الملاحظ أننا كثيراً ما نشكو من مشاكل ولكن لا نبدأ في تطبيق بعض الحلول الممكنة لنجعل بيئة العلم أو العمل أفضل قليلاً فكثيرون يريدون أن يسيروا بالسيارة على طريق أسفلت وإلا لن يتحركوا في حين هناك طرق ترابية وهناك سير على الأقدام فلابد من مواجهة الصعوبات حتى نصل إلى أهدافنا .

٨. قد يقول قائل المهم التطبيق أما العلم فكلنا نعرفه فنحن نعرف مشاكلنا وحلولها وأقول هذا ليس صحيح بل المشكلة الأولى هي في العلم والفهم والعقول والمعلومات وليس صحيحاً أبدا أن الانشغال بها مضيعة للوقت لأن التنمية نصفها علم ونصفها عمل ولو افترضنا أن الفرق بيننا وبين الدول المتقدمة مئة عام فنصفها علم ونصفها عمل وإذا اجتهدنا في العلم حتى أصبحنا مثلهم وبدون أن ننفذ أي مشاريع أو نغير شيء في واقعنا فقد قطعنا نصف المسافة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة ولا نجد من يقول لطلبة الجامعات كل ما تتعلمونه نظري ولماذا يا طالب الطب تدرس سبع سنوات دون أن تعالج مريض واحد والجواب أن القدرة على العلاج (التطبيق) مرتبط بزيادة الرصيد من العلم أولاً أما من يعتبر التقدم هو التنفيذ فقط فهو مخطئ وبالتأكيد كلما زاد رصيد فردا أو مؤسسة أو دولة من العلم والخبرة فإن هذا سينعكس

فوراً في بعض الأعمال والمواقف وعلى سبيل المثال إذا حضرت دورة في التخطيط فستطبق بعض مبادئه في حياتك الشخصية والوظيفية حتى لو كانت هناك بعض المعوقات لتطبيق كل ما تعلمته وسيوجد دائماً من ينشر اليأس والتشاؤم في كل مكان وسيقول لمحاضر أعطى محاضرة قيمة في موضوع هام « كأنك تؤذن في مالطة » ولو كان هذا واعيا لعلم أن أجر تعليم العلم كبير جدا عند الله سبحانه وتعالى .

٩. إن كان من أهم أسباب كفاءة القطاع الخاص هو كثرة شركاته ووجود تنافس بينها فإن العكس صحيح أي غياب المنافسة الحقيقية وأدواتها أضعف جامعات ومعاهد علمية وجمعيات مهنية ومؤسسات حكومية فالسباق الذي به حصان واحد سيكون هذا الحصان الأول مهما كان بطيئا وأدعو بشدة إلى إشعال المنافسة في العلم والعمل بين الوزارات والجامعات وغير ذلك ولا يوجد ما يمنع أن تكون عندنا خمس جمعيات مهنية للمهندسين يتوزع بينها المهندسون ويتنافسون في أنشطتهم ومن مزايا ما أقول أن كراسي المناصب ستقل جاذبيتها وستكون جرعة العمل فيها أكثر لان الأعمال هي التي ستتحدث بصوت عالي .

١٠. تحتاج التنمية بشقيها العلمي والتطبيقي إلى مؤسسات وقوانين وأدوات مطبقة في الخارج وأيضا إلى أخرى مختلفة تناسب واقعنا فمثلاً نجد عندنا قلة من المتخصصين وغالباً ما يكون هناك نقص أو عجز شديد في وزارات أو مؤسسات أو شركات من هؤلاء ولهذا أدعو لأن تتبرع الجهات التي لديها متخصصين بأربعين في المائة من وقتهم لمساعدة غيرهم سواء بمقابل مادي قليل أو مجاناً أما إذا كان المتخصصون متميزين فمن مصلحة الدولة والقطاعات جعلهم يعملون في أكثر عدد من المؤسسات فيعمل هذا المتخصص لمدة سنة في خمس جهات بمعدل يوم في الأسبوع ثم ينتقل إلى

مؤسسات أخرى وهكذا ليفيد الجميع من خلال الاستشارة والتدريب والمشاركة في الأعمال وهذا أيضا مطلوب من مؤسسات وشركات ووزارات ودول لأن بعضها حقق نجاحات علمية أو عملية يحتاجها الآخرون وعلى الجميع أن لا يركز فقط على تطوير أنفسهم بل أيضاً تطوير غيرهم لما في ذلك من مصلحة وطنية وأيضاً مصالح لمؤسساتهم فمن يعطي يستفيد ماديا ومعنوياً .

العلم الوهمي

حاولت مراراً أن أثبت أن أكبر مشكلة تواجهنا هي اعتقادنا أن لدينا رصيد علمي كافي لتحقيق تنمية أفراد ومؤسسات وجامعات ومعاهد وقطاعات ودول وما أقوله لا ينفي وجود رصيد علمي أقل بكثير مما نحتاجه ويظن أغلب العرب أن مشكلتنا الأولى هي الفاسدون والخونة والأعداء وأرى أن مشكلتنا الأولى هي الجهل أي ضعف رصيدنا العلمي من علوم الإدارة والعقائد والاقتصاد والصناعة والسياحة وغير ذلك لأنه أنتج قرارات ومواقف وخطط وخلافات كثيرة أخرتنا وسببت فسادا أكثر مما سببه غيرهم وإليكم الأدلة التي تثبت ضعف رصيدنا العلمي :

١. **ضعف البحث العلمي** : البحث العلمي هو العمود الفقري للعلم وهو من أهم المؤشرات على وجود رصيد علمي قوي وتصرف الولايات المتحدة حوالي أربعمائة مليار دولار سنوياً على البحث العلمي وعندها أكثر من ثمانمائة معهد أبحاث وعدة آلاف من الجامعات وأنظمة معلومات متطورة وأعداد هائلة من المتخصصين فرصيدهم العلمي أكبر من رصيدنا بخمسين ضعف على الأقل وإذا نظرنا إلى ما عندنا في العالم العربي وجدنا أن ما نصرفه على البحث العلمي أقل من عشرة مليارات وهناك فقر شديد في عدد المعاهد البحثية والجامعات والمتخصصين وفوق كل هذا أغلب أبحاثنا ذات علاقة هزيلة بالتنمية وباحثينا يعملون بصورة فردية حتى في القسم الواحد فما بالك على مستوى الكلية أو الجامعة أو المعهد أو الوطن فهم من أسوأ فئات المجتمع في العمل الجماعي وفشلنا على مدى عقود في

استخدام ما هو متاح لنا من موارد محدودة في البحث العلمي بصورة صحيحة مع أننا عملنا عدة خطط ولجان وغير ذلك وهذه الصورة لا يراها من يستخدم بعض المؤشرات الجزئية أو الثانوية .

٢. **العموميات** : من السهل الحديث في أساسيات علمية تعلمها متخصصونا في الجامعات فيمكن القول أن التطور الاقتصادي يتطلب وجود قطاع خاص قوي ومحاربة الفساد وتخصيص شركات حكومية وإيجاد حوافز لجذب الاستثمارات وغير ذلك ولكن إذا دخلنا في التفاصيل العلمية من أرقام وأهداف وأولويات وتكاليف وأدوات وغير ذلك سنجد كثيراً من الجهل عند المتخصصين لأنه لا يمكن معرفة التفاصيل في ظل قلة الأبحاث ومن ليس مقتنع بما أقول أطلب منه توجيه أسئلة كثيرة وتفصيلية للمسئولين والمعارضة وأساتذة الجامعات والباحثين فاسألوا علي سبيل المثال المسئولين في وزارة التربية عن نسبة الغش في المناطق والمراحل الدراسية وعلى مستوى الدولة واسألوهم عن التقييم العلمي لكفاءة المعلمين والنظار والموجهين والمدراء في الوزارة وغير ذلك من أسئلة وستجدون أنهم لا يعرفون إلا القليل وما ينطبق على وزارة التربية ينطبق على أغلب الوزارات والمؤسسات والشركات وهذا يعني أن كثير من قراراتنا وخططنا مبنية على آراء لا علم وحقائق وأرقام وكثيراً ما نخفي جهلنا بأدوات مختلفة من أهمها الكلام في العموميات والحرص على اختصار النقاشات في الاجتماعات واللجان والمقابلات والمؤتمرات العلمية وأحيانا يكون الصمت أسلوباً فعالاً في حماية الجهل وصحيح أن بعض المسئولين يعرف أكثر من غيره ولكن هذا لا يعني أنهم مؤهلين لاتخاذ قرارات كبيرة أو عمل خطط ناجحة فالعلم درجات وكذلك الجهل .

٣. **باحثين وأساتذة جامعات** : انتهى عصر تمكن عالم من تخصص علمي فكل تخصص أصبح اليوم عدة تخصصات فالطب تخصصات والاقتصاد تخصصات.... الخ وهذا يعني أن عند كل المتخصصين نقص شديد في فروع رئيسية في مجال التخصص وهناك أيضاً نقص شديد في معلومات كثيرة عن واقع وطنهم الطبي والاقتصادي وغير ذلك وهذا ليس خطأ أو عيب لأن هناك تراكم علمي كبير حدث خلال القرنين الماضيين وهناك واقع متشعب ليست لديهم عنه دراسات علمية كثيرة ولكن الخطأ عندما يدعي المتخصصون أنهم يعلمون وكثير ما علق الناس آمالهم على كفاءة وإخلاص أساتذة جامعيين عندما أصبحوا وزراء وظنوا أنهم قادرين على الإصلاح ثم وجدوا أن إنجازاتهم محدودة أو أنهم فشلوا أو حتى أفسدوا بجهلهم أكثر مما أصلحوا خاصة إذا قللوا من علم وإخلاص الموجودين في الوزارة ممن عندهم علم بالواقع أكثر من أساتذة الجامعات وباختصار إذا كان هذا هو حجم التخلف العلمي في أساتذة الجامعات فكيف به في عقول مسئولين ومعارضين كل رصيدهم علاقات أو تأييد شعبي أو واسطات وليس معروف عنهم حب العلم ولا قراءة الكتب .

٤. **أنت لست متخصص** : هناك مهندسون يتكلمون في العقائد والأديان و أطباء يتكلمون في الإدارة وغالبية العرب يتكلمون في السياسة وقد يقول لك متخصص في الفقه أو العقيدة الإسلامية أنه يعرف الواقع السياسي وأقول نعم تعرف بعض أجزاء من هذا الواقع لأنك تقرأ الجرائد وتستمع للأخبار وتتابع الأحداث منذ عقود ولكن الأمر أكثر صعوبة من ذلك وعلوم السياسة النظرية كثيرة وعلوم الواقع

السياسي متشعبة وأنت لم تعمل يوماً واحداً في وزارة الخارجية ولا سنة في مجلس نيابي أو قناة إخبارية أو غير ذلك ولا تملك معهد علمي للدراسات السياسية حتى لو كان معهد ضعيف وهزيل فكيف تتكلم في السياسة وهي بحاجة إلى مؤسسات متخصصة ومتخصصين ونقاشات علمية عميقة لأن هناك أسرار ومصالح ومعلومات مزورة ونوايا مخفية وكم أضرتنا آراء سياسية من علماء مسلمين ودعاة أخطأوا في جهاد أو موالاة وقل مثل ذلك عن جماعات إسلامية وأحزاب ليبرالية أو اندفاعات شعبية ومع هذا لازال كثير منا يُحمل الأعداء والفاسدين كل الفساد والشر الذي في واقعنا مع أن أغلبه صنعناه بجهلنا وجهلنا هو أقوى أسلحة الأعداء والفاسدين .

٥. **علم البحث العلمي** : إذا كان من البديهيات أن كل علم له متخصصين وأن هؤلاء عندهم علم أكثر من غيرهم إلا أن هذه البديهية العلمية يكفر بها كثير من الباحثين وأساتذة الجامعات فهم ليسوا متخصصين في علم البحث العلمي أو في علم تطوير الجامعة في حين أن كلا العلمين لهما متخصصين يرون الأمور بصورة شاملة وعميقة فالبحث العلمي علم له أهدافه وأنواعه وارتباطه بالتنمية وأولوياته وتسويقه وتمويله وغير ذلك وقيل قديما (نصف العلم أخطر من الجهل) وذلك لأن من لديه معرفة جزئية من الباحثين وأساتذة الجامعات سيقول آراء تبدو صحيحة ولكنها خاطئة أو لا تناسب واقعنا لأن علم البحث العلمي ليس مجال تخصصهم وكل ما عندهم أنهم قاموا بأبحاث علمية ومشكلة الآراء الخاطئة كبيرة في علوم التخطيط والإدارة والبحث العلمي والسياسة والفكر لأن الأمر ليس كالعلوم المادية

البحتة التي يظهر بسرعة نجاح أو فشل القرارات والخطط.

٦. **الكفاءة التخطيطية والإدارية** :غالبية المسئولين والمدراء العرب لم ينالوا تعليماً وتدريباً كافياً في التخطيط والإدارة مع أن هذه مهمتهم الأساسية فغالبيتهم الساحقة ليسوا متخصصين في التخطيط والإدارة وبعضهم التحق ببعض الدورات التدريبية في حين أن المطلوب أكبر من ذلك بكثير وبعضهم يظن أن العلم يكتسب بالأقدمية أي يعتبر عمله لسنوات طويلة خبرة إدارية أو أن مشاركته في إعداد خطة خمسية يجعله مؤهلاً في علم التخطيط مع أن الأقدمية لا تعني أن الكفاءة الإدارية تراكمت أو أن المشاركة في إعداد خطط سيؤدي إلى زيادة الوعي التخطيطي لان التجربة التخطيطية لم تكن مبنية على أسس علمية وأرجو أن تقرأوا كتاب (التخطيط الوهمي) وكتاب (نموذج الدكتور مساعد للتخطيط الاستراتيجي) حتى تقتنعون بما أقول .

٧. **علم مزور**: يقول كثير من البشر عن علماء مبادئهم الدينية أو العلمانية أنهم علماء أو مفكرون ومادام هؤلاء متناقضون في الأديان والمبادئ فأيهم يملك علم حقيقي ومن لديه علم مزور؟ وإذا فتحنا عقول المثقفين والجامعيين وقرأنا آراءهم في مجال تخصصهم أو الواقع أو التاريخ سنجد بينهم اختلافات كبيرة في الآراء فهذا يؤيد حكومة والآخر يعارضها وهذا يتكلم عن أحداث تاريخية بناء على معلومات خاطئة وهناك كتب نسميها علمية ولكنها مملوءة بالجهل وهناك جامعات ذات مستوى علمي هزيل وأخرى تعطيك اقتناعات خاطئة في الفكر أو السياسة .. الخ فكم هناك من علم مزور في عقول كثيرة ودائماً تذكروا أن الاختلافات دليل على

وجود جهل أساسي أو اجتهادي .

٨. **علم الأفراد** : النظر في أحوال المهندسين والمزارعين والموظفين وغيرهم من العرب ومقارنتهم بزملائهم في الغرب أو اليابان أو كوريا الجنوبية من حيث قراءتهم كتب علمية متخصصة وحرصهم على الالتحاق بالدورات التدريبية وإتقان أعمالهم وعدد ساعات إنتاجهم سيبين فروق كبيرة ففي قراءة الكتب هم أفضل منا بعشرين ضعف على الأقل وهناك بيئة عمل تشجع على التطور العلمي والعملي مما يجعل رصيدهم العلمي يتضاعف بعد حصولهم على الشهادة الجامعية في حين تجد غالبية جهات العمل العربية تعتبر الشهادة العلمية هي المؤشر الوحيد أو الرئيسي للكفاءة .

المسلمون والعلوم المادية

سألت شابا يدرس الماجستير في فقه العبادات عن سبب اختياره هذا التخصص فقال: (إن كثير من الناس لا تعرف أركان الصلاة) وتناقشت معه في عدة مواضيع مما جعلني أكتب هذه النقاط .

١- أعتقد أن عندنا في العالم العربي أعداد كبيرة نسبياً من المتخصصين في العقيدة والتفسير والعبادات والحديث والفقه في حين عندنا نقص شديد جداً من المتخصصين بالتخطيط والاستثمار واستزراع الأسماك وصناعة الأجهزة الكهربائية وتقليل البطالة والتعليم الممتع وتطوير الأطفال وحل الخلافات الفكرية أو السياسية وتأهيل المدراء وغير ذلك ونحن نشكو من الجهل في هذه العلوم أكثر بكثير مما نشكو من الجهل في العلوم الإسلامية ولا نجد حتى من نسأله في حين أن جهلنا بالصلاة وغيرها يحدث لأننا لا نسال علماء الإسلام والمتخصصين بالشريعة أولا نقرأ الكتب الإسلامية المتوفرة ونحن لا ينقصنا وسائل إعلام لنشر المعرفة بالإسلام بل نجد كثير منها وأغلبها تعاني من التكرار والسطحية فلا تعرض الإسلام بعمق أو شمولية أو إبداع أو ربط بالواقع أو مقارنات فكرية.

٢- لا شك أن الأولوية هي للعلوم الإسلامية ولكن لا شك أيضاً أن اكتساب الغرب للرصيد العلمي القوي في العلوم المادية وعلوم الواقع جعله يتقدم في أمور كثيرة من صناعة وزراعة وطب وإدارة وإعلام وسياسة وحروب .... إلخ وتخلفنا في العلوم المادية جعلنا ضعفاء وعاجزين عن إنتاج غذائنا وإيجاد وظائف لعشرات الملايين من الشباب العربي وقد رأينا كيف نفع الله سبحانه وتعالي المسلمين بالعلم المادي لسلمان الفارسي

عندما اقترح على المسلمين حفر الخندق حول المدينة ونعلم جميعاً أن منهج الإسلام هو اعقلها وتوكل والمقصود باعقلها الأخذ بالعلوم المادية وأعتقد أن علماء الإسلام مقصرون جدا في تشجيع المسلمين على الأخذ بالعلوم والأسباب المادية والواقعية .

٣- قالت المبادئ الإسلامية أن للعقل دور كبير جداً ونبهتنا إلى أهمية الحوارات الفكرية والتأمل والنظرة الشمولية ومعرفة الإيجابيات والسلبيات لرأي أو اجتهاد ونبهتنا إلى أهمية العلوم المادية وإلى أهمية علوم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي وهذه مجالات تحتاج إلى كثير من المتخصصين حتى يأتي التزامنا بمبادئ الإسلام صحيحاً وتأتي كثير من إجتهاداتنا صحيحة ولنعلم أن علوم الواقع وعلوم المادة أصبحت اليوم كبيرة ومتشعبة ولا يمكن أن ننشر الإسلام بكفاءة في العالم إن لم يكن لدينا متخصصون في فنون الإعلام والتخطيط والإدارة والمال والدعوة والسياسة .

٤- تجد في ثقافة المسلمين من يقول (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) ولكنك لا تجد تعمق في هذا الأمر وإدراك لأهمية إيجاد نظم دستورية وقانونية وإدارية ومؤسسات تساهم في تحقيق العدل أو ردع الظلم أو إنصاف العمال والفقراء أو حل الاختلافات الفكرية أو غير ذلك و يدرك المسلمون أهمية وجود حكومة ولكنهم لا يدركون أهمية وجود أنظمة للشورى وأنظمة لحرية الرأي وأنظمة لحقوق الإنسان وأنظمة لمحاربة العنصرية والتخلف الإداري ...إلخ فكل ما أصبح عندنا اليوم هو دعوة عامة للخير والتركيز فقط على إصلاح الفرد لنفسه وهذا أمر مخالف لهدي الرسول وتذكروا لو كان تطبيق العدل في الإسلام متروك للأفراد فقط لما زادت نسبته عن عشرين في المئة ولكن وجود سلطة قضائية يجعل تطبيقه يصل إلى سبعين في

المئة أو أكثر ألا هل بلغت اللهم فاشهد .

٥- مع وجود اهتمام بالعلوم الإسلامية إلا أن هناك حاجة ماسة لتطوير تدريس هذه العلوم في الجامعات والانفتاح على الثقافة العالمية وتقوية دور الدراسات الميدانية ودور الحوار مع كل بني آدم وأتمنى أن يكون هناك شهر كل عام في كل دولة عربية لموسم علمي في العلوم الإسلامية وآخر في العلوم الإدارية وثالث للعلوم الزراعية وغير ذلك وممكن أن تكون هذه الشهور في الصيف وموزعة بين المدن أي كل مدينة مسئولة عن علم وتقوم بتطويره وتستقطب كبار المتخصصين والعلماء ليقدموا محاضرات ودورات تدريبية وغير ذلك وبالتأكيد أن الموسم العلمي أهم بكثير من الموسم الكروي لدول بحاجة ماسة لتطوير رصيدها العلمي حتى تتمكن من تحقيق التنمية .

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

مقترح السلطة العلمية

إذا زرت دولة معزولة عن العالم ورأيت أن منهجهم في العدل قائم فقط على التربية والتعليم والإعلام ودعوة الأفراد لتطبيق العدل ووجدت أن نسبة تطبيق العدل في الدولة هي فقط ٢٠٪ مما أوجد اختلافات وصراعات ومشاكل بين الناس فإنك ستقترح عليهم إنشاء سلطة قضائية فيها قضاة متخصصون في علم العدل ولديهم صلاحيات لفرض تطبيق العدل على الأفراد والمؤسسات في مختلف المجالات الاجتماعية والمالية وغيرها وإذا اقتنعوا باقتراحك وطبقوه ولم يقولوا هذا صعب ويحتاج إلى إصدار قوانين أو تغيير في الدستور فإنهم وبإذن الله تعالى سيحققون تطبيق كبير للعدل قد يصل إلى سبعين في المئة وإذا نظرت اليوم للعالم العربي لم تجد قوة للعلم ولا سلطة ولا قوانين تفرض تطبيقه ولا مؤسسات علمية راقية علمياً تحدد للحكومة وللشعب العلم الإداري والعلم التخطيطي والعلم التعليمي وغير ذلك إذن هم بحاجة إلى سلطة علمية تساعدهم على معرفة العلم وكيفية تطبيقه .وتطرقت لذلك في ثلاثة كتب هي: «الإصلاح العلمي أولاً» و«أين السلطة العلمية؟» و«الطريق إلى التقدم العلمي» وهي موجودة على الإنترنت وسأختصر الخطوط العريضة للسلطة العلمية في النقاط التالية:

(١) تصرف الدول المتقدمة مئات المليارات من الدولارات على البحث العلمي وأخرى على التعليم والتدريب وأنظمة المعلومات وغير ذلك وهم يتفوقون علينا كثيرًا في عدد المتخصصين المتميزين وعدد المعاهد العلمية والجامعات في حين أننا نواجه نقص شديد في كل ذلك فما يصرفه العرب على البحث العلمي لا يزيد عن عشرة مليارات أغلبها يذهب هدرًا.

(٢) لا توجد قدرة عند جامعاتنا ومعاهدنا القليلة والفقيرة والضعيفة على تولي القيادة العلمية للتنمية وتوفير الدراسات والأبحاث التي تخدم التنمية وهذا أيضًا ينطبق على الحكومات ومجالس التخطيط والوزارات والمؤسسات والقطاع الخاص فهي غير قادرة على تطوير القطاعات التنموية المسئولة عنها لقلة علمها ودراساتها وحتى لو استعانت بمستشارين أجانب فهي ضعيفة.

(٣) أكبر مشكلة عندنا هي الاقتناع بأننا نعرف مشاكلنا وحلولها وأن ما يعيقنا هو وجود فساد وفاسدين وأعداء وإذا نظرنا لمعرفتنا الوهمية وجدنا تناقضات كبيرة في التشخيص والحلول وإذا طرحنا أسئلة تفصيلية وجدنا غياب الأرقام والعمق والشمولية وأنا هنا أتكلم عن آراء المتخصصين وذو الخبرة في هذه الأمور وهذا لأن العلوم النظرية أصبحت متشعبة وكبيرة هذا سواء في الاقتصاد والإدارة أو التعليم أو الصناعة أو غير ذلك كما أن علوم الواقع المحلي متشعبة ومعقدة وتحتاج دراسات ميدانية كثيرة وعالية الجودة حتى نفهمها.

(٤) الفائدة من المستشارين الأجانب محدودة وهي تنفع في بعض الأمور ولا تصلح لأن تكون عقل وعيون دولة أو وزارة أو قطاع وعملهم مؤقت وعددهم في الغالب قليل في حين أن السلطة العلمية بها على الأقل ألف من نخبة النخبة من العلماء وأهل الخبرة بالواقع وليست السلطة مجلس علمي للعلماء يتكلم في أمور مختلفة أغلب أعضاءه ليسوا متخصصين بها وليست هي مجموعات تفكيرtanks Think بل هي نظام علمي كبير وقوي ومستمر ومتفرغ يتولى قيادة التنمية.

(٥) تتكون السلطة العلمية من معاهد كبيرة ومتخصصة في الإدارة والتخطيط والاقتصاد والتعليم والزراعة والصناعة وغير ذلك وفيها نخبة النخبة من العلماء

والخبراء والحكماء المتفرغين وفي كل معهد مئة منهم ونصفهم ذوي خبرات أكاديمية ونصفهم ذوي خبرات عملية أي عملوا سنين طويلة في الواقع الحكومي والخاص وقطاع التعليم وحقول الزراعة وغير ذلك وهم يعملون بصورة جماعية في إعداد الدراسات العلمية وعمل المقابلات مع أهل التنمية ومهمتهم تشخيص المشاكل والطموحات ووضع مسودات الحلول والقرارات والخطط.

(٦) تعتبر السلطة العلمية سلطة إستشارية لا تفرض رأيها على حكومة أو مجلس نيابي أو وزارة أو قطاع خاص بل تعمل معهم وتعرف إمكانياتهم وقضاياهم والظروف وغير ذلك وثم بعد ذلك تقدم مقترحات واقعية يمكن تطبيقها ولا تحمل أحد فوق ما يطيق فهي سلطة تؤمن بالتدرج والواقعية وأن هناك ألوان رمادية بالإضافة إلى الأبيض والأسود فدورها مساعدة أهل التنمية لا إحراجهم فهي كالطبيب الذي يعالج وليس القاضي الذي يصدر الأحكام وهي أخ للجميع وتدرك وجود اختلافات في النوايا والوعي والمصالح.

(٧) تهدف السلطة العلمية إلى تطوير كل قطاعات التنمية الرئيسية من تعليم وإدارة وصناعة وغير ذلك لأن النجاح المطلوب ليس نجاح جزئي في عمل مصنع كبير أو إنشاء جامعة أو مستشفى أو غير ذلك فما تحتاجه أوطاننا هو قفزات تنموية وشاملة وكبيرة وحل مشاكل كبيرة كالبطالة والتخلف التعليمي والروتين الإداري وضعف الاستثمارات الخارجية والداخلية وغير ذلك وهذه القضايا عجزت عنها حكومات ووزارات منذ خمسين عاماً إلى الآن بل كثير من مشاكلنا أصبحت كبيرة جدًا وأدت إلى ثورات شعبية ولا تملك الحكومات القوة العلمية المطلوبة للتنمية وهذا لا يعني أنها لم تحقق إنجازات طيبة بل حققت الكثير ولكنها فشلت في الكثير والمطلوب أكبر

بكثير مما تم تحقيقه ولا يمكن تحقيقه بعلم محدود.

(٨) سمعت مرات كثيرة من يقول إن المطالبة بالسلطة العلمية والإصلاح العلمي نوع من الترف الفكري أو الفلسفة فنحن نعيش في كوارث وأزمات كبيرة وهناك حرائق تشتعل فاذهب واعمل على إطفاء حريق واحد فهذا أفضل وأقول مطلوب أن ينشغل البعض في إطفاء الحرائق ولكن لن نطفئ كثير منها إن لم يقوم العلماء والمتخصصون بتشخيص الأسباب ووضع الحلول وبناء نظام علمي متطور تقوده السلطة العلمية وهو من سيتولى الجانب العلمي في حل المشاكل وإطفاء الحرائق ولنعلم أن كثيراً من مشاكلنا صنعها أفراد مخلصين في الحكومات أو غيرها نتيجة جهلهم وقيل قديماً «عدو عاقل خير من صديق جاهل» إن طريق السلطة العلمية طويل نسبياً ولكن يمكن إنجازه في سنوات قليلة فهناك كثير من الإمكانيات المتوفرة وهو الطريق الوحيد الصحيح لحل المشاكل وتحقيق الآمال لأنه طريق العلم والتفكير والعمل الجماعي والواقعية ولا بديل له إلا طريق الشقاء والتعاسة الذي نسير فيه وشاهدنا ثماره المره .

(٩) من البديهيات أن معهد الدراسات الإدارية التابع للسلطة العلمية والذي فيه أكثر من مئة متخصص متميز في العلوم الإدارية والواقع الإداري المحلي أكثر كفاءة في تحقيق التطوير الإداري من كل المسئولين في الوزارة والحكومة والتي غالبيتهم الساحقة ليسوا متخصصين في علم الإدارة ومن متخصص فيها ليس متميز ورأينا مسئولين مشغولين في الأعمال التنفيذية أو الكسل أو النظر لمناصب أعلى أو في صراعات مع غيرهم أو ليسوا راغبين بإحداث قفزات إدارية أو غيرها أو محبطين أو يتوقفون من أول صعوبة تواجههم ويلومون هذا وذاك ويقولون ليس لنا من الأمر

شيء وكل هذه الأمراض وغيرها تسبب التخلف الإداري وخالية منها السلطة العلمية أو تخلصت من الكثير منها.

(١٠) لم ينال مقترح السلطة العلمية حتى الآن ١٪ مما يستحقه من الدعاية والنشر والشرح فأهل العلم لم يسمعوا بمصطلح السلطة العلمية فما بالك بأهل التنمية وما بالك بشرحها وفهمها بطريقة صحيحة وهذه مشكلة كبيرة وعلى كل مخلص واعى أن يحاول المساعدة في تبليغه لكل المخلصين العرب وخاصة من لهم تأثير في الإعلام والقرارات والتأييد الشعبي وغير ذلك وإذا نال بإذن الله قبول ربع المخلصين في الشعوب والحكومات فعند ذلك نتكلم عن التطبيق ومما سيشجع بإذن الله على قبوله وتطبيقه أن فكرته سهلة فهي تقول ابحثوا عن العلماء الحقيقيين وأوجدوا لهم بيئة علمية صحيحة واستمعوا لمقترحاتهم أى المطلوب بناء عقول علمية لدولنا والابتعاد عن مدرسة الآراء المتناقضة التي نعيش فيها.

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

حوار علمي

جمعني لقاء مع رجل ذو خبرة طويلة في العمل السياسي والتجارة وشارك في أنشطة حكومية في التخطيط وتناقشنا حول بعض جوانب مقترح السلطة العلمية وقال لي إن الطريقة التي أنصحك بها أن تقوم بعمل معهد علمي خاص لإعطاء استشارات إستراتيجية مشابه لما تفعله معاهد أمريكية غير ربحية ومن خلاله تقدم دراسات وتوصيات للحكومة وأقول ما يلي:

١. عمل هذا الرجل لسنوات طويلة في أنشطة تخطيطية وشاهد بعينيه أن كثيراً من المقترحات المفيدة لم يتم قبولها وأن كثيراً من الخطط لا تنفذ ولهذا أظن أنه ليس متفائل بأن تقبل الحكومة مقترح السلطة العلمية وأقول أنا متخصص في علم التخطيط وأعرف مأساة التخطيط العربي وتحدثت عنها في كتاب «التخطيط الوهمي» وأعرف أن كثيراً من المقترحات المفيدة يتم رفضها من حكومة أو غيرها وأعرف أن مئات الاجتماعات التخطيطية لن تصنع خطة خمسية ناجحة لأن الخطط القائمة على آراء مسئولين ومستشارين عرب وأجانب وغيرهم لن تكون ناجحة إذا كان الرصيد العلمي الوطني من العلم والدراسات العلمية ضعيف بالمقاييس العالمية لأن العلم والواقع أكثر صعوبة مما يعتقده الكثيرون ولهذا يتم رفض كثير من المقترحات والخطط لوجود صعوبات لا يعرفها المخططون أو لم يعالجونها أو لوجود معارضة خفيه أو غير ذلك وهدف السلطة العلمية حل مشاكل التخطيط وغيرها كثير.

٢. ليست السلطة العلمية نشاط علمي لمعهد أبحاث حكومي أو خاص أو برنامج تلفزيوني راقي يطرح القضايا الوطنية ويحشد لها الخبراء والمتخصصين حتى

يزيد من الوعي العلمي فيها بل هي سلطة كبيرة في الدولة وأشبه ما تكون بالسلطة القضائية أي سلطة لها صلاحيات وإمكانيات ودور أساسي وتتكون السلطة العلمية من عشرة معاهد أو أكثر وكلها معاهد متميزة وكبيرة وبها نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين نظرياً وعلمياً ودورها صناعة مسودات القرارات والمقترحات والخطط بتعاون كبير جداً مع الحكومة والشعب.

٣. عمل معهد خاص للقضايا الإستراتيجية أمر مفيد ومثل هذا يقال عن إنشاء معاهد حكومية وخاصة كثيرة وهذه أمور مطلوبة ففي الولايات المتحدة حوالي ثمانمائة معهد أبحاث وتساهم بتطورها ولكن أوضاعنا مختلفة فنحن دولة نامية ونحتاج أن نركز مواردنا العلمية المتميزة في سلطة علمية حتى نفرض وجود العلم والعلماء في التنمية لأن المعاهد العربية الحالية قليلة العدد ولا تحوي نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين وتواجه بصعوبات داخلية وخارجية وضعف الصلاحيات في حين هدف السلطة العلمية قيادة التنمية علميًا أي تطوير التعليم والإدارة والاقتصاد والزراعة والصناعة وغير ذلك فهي سلطة تحتاج مئات الملايين من الدنانير إن لم يكن أكثر وفائدة المعهد الخاص محدودة لأنه سيقدم مقترحات ودراسات عن بعض جوانب الاقتصاد أو التعليم أو غير ذلك ولن يكون قادراً بإمكانياته حتى على تغطية الجوانب العلمية في قطاع واحد فما بالك بكل قطاعات التنمية في الدولة.

٤. لنفترض أنني أردت إنشاء معهد علمي خاص للدراسات الإستراتيجية أو لخدمة قطاع محدد فهذا يتطلب على الأقل ميزانية لا تقل عن عشرين مليون دينار كويتي (أكثر من ستين مليون دولار) كل عام والحصول على هذا المبلغ صعب جداً إن لم يكن من المستحيلات فمن سيتبرع من الأغنياء ونحن لسنا في الولايات المتحدة

التي تتعامل بالتريليونات ولا أغنياءنا في مستوى الاقتناع بالعلم والبحث العلمي الموجود في الولايات المتحدة والدليل لم نجد معاهد علمية غير ربحية في العالم العربي وإذا وجدت فهي صغيرة ومحدودة التأثير أما عمل مجلس علمي خاص به عشرة علماء متميزين في قطاع الإدارة أو الاقتصاد أو غير ذلك فإن فائدته محدودة وسيعطي توصيات عامة.

٥. لنفترض أنه تم إنشاء معهد علمي خاص من خلال التبرعات فهذا المعهد سيواجه من أول يوم ضعف صلاحياته ورفض وزارات ومؤسسات حكومية وخاصة على تزويده بالمعلومات أو حتى عمل مقابلات معه فهو ليس لديه صلاحيات قانونية ولا قوة سياسية وحتى لو عمل أبحاث وقدم توصيات وآراء فلا يوجد ما يدفع لتطبيقها من قبل الحكومة أو غيرها وهذا أمر يحدث بعضه حتى مع معاهد علمية حكومية فالعلم في بلاد العرب مجرد من القوة أو كثير منها والتعامل معه اختياري فهو مادة اختيارية في حين الآراء المتناقضة مادة إجبارية.

٦. لا شك أن وجود معاهد علمية متميزة وجامعات ناجحة وإعطائهم مقترحات وتوصيات للحكومة وغيرها من شأنه إقناع كثيرين بأهمية العلم والبحث العلمي ودعمهم مالياً وسياسياً فالكثيرون لا يقتنعون إلا بالإنجازات العملية وطلبت مراراً من أهل العلم إثبات فائدة أبحاثهم ودراساتهم للتنمية ولكن هذا لا يعني أننا بحاجة إلى نموذج مصغر للسلطة العلمية حتى نقتنع بأهمية العلم أو أهمية السلطة العلمية وقد شرحت مقترح السلطة العلمية نظرياً في ثلاثة كتب وعندكم عقول تقرأ وتتعمق وتفكر هل ما أقوله كلام علمي أم لا وكل ما قلته هو اختاروا العلماء الحقيقيين وأعطوهم الدعم واستمعوا لآرائهم ومن ليس مقتنع عليه أن يطبق

معهد واحد من السلطة العلمية وهدفي في هذه المرحلة هو فقط تعريف الحكومات والشعوب بأهمية مقترح السلطة العلمية فهذا المقترح جديد لا يعرفه العاملين في الجامعات والمعاهد فكيف بالسياسيين والتجار وغيرهم وبالتأكيد أن هناك كثيرون سيرفضونه إما جهلاً بأهميته أو ظناً أنه مقترح خيالي أو لفساد في نفوسهم أو غير ذلك ولن يتم تحويل هذا المقترح إلى واقع إن لم يتم التعريف به أولاً والقبول به ثانياً فهناك مراحل لأي مقترح يجب أن يمر بها وإذا كان المقترح كبير وهام ومتشعب فهو يحتاج وقت أكبر ولكن والحمد لله فكرته بسيطة وسهلة وتم شرحه بالتفصيل وخلف هذا المقترح أكثر من ثلاثين سنة من التفكير والقراءة والتجربة وغير ذلك وهناك حكومات عربية كثيرة فقد تقبله بعضها وقد تطبق الحكومات بعض أجزائه وهذا بحد ذاته نجاح وقد تسمى السلطة العلمية هيئة أو غير ذلك وإن شاء الله سينال هذا المقترح قبول سريع وكبير لأن فوائده واضحة جداً.

التعليم والسلطة العلمية

كثيرون هم العرب المقتنعون بأن مشاكلنا ذات الأولوية هي تآمر الأعداء ووجود الفساد ولا تكاد تجد أحدًا يقول إن المشكلة الأولى هي ضعف دور العلم والعلماء والمتخصصين في قراراتنا وبرامجنا وخططنا ومؤسساتنا ودولنا أي أن الرصيد العلمي الوطني قليل مقارنة بالحد الأدنى المطلوب للنجاح في التنمية فنحن نعيش فعلاً في جاهلية حديثة عندما نتعامل مع الاقتصاد والتعليم والإدارة والصناعة والمشاريع وغير ذلك، وهذا الضعف العلمي موجود وواضح حتى في المستوى العلمي لجامعاتنا ومعاهدنا العلمية فكيف به في القطاعين الحكومي والخاص واقتنعت بعد ثلاثين عاماً من تخصصي في علاقة العلم بالتنمية بأهمية إيجاد سلطة علمية قادرة على تحقيق قفزات علمية في رصيدنا العلمي وألفت ثلاثة كتب فيها هي «الإصلاح العلمي أولاً» «وأين السلطة العلمية؟» و«الطريق إلى التقدم العلمي» وهي موجودة على الانترنت، وسندرك أهمية هذه السلطة إذا اقتنعنا أن التنمية تتكون من نصفين نصف علمي ونصف عملي ولا يمكن تحقيق التنمية بعلم ضعيف وسأتطرق في النقاط التالية إلى صفات السلطة العلمية وتأثيرها على التنمية آخذاً القطاع التعليمي كنموذج:

١. تتكون السلطة العلمية من عدة معاهد علمية ففيها معهد للدراسات التعليمية وآخر للإدارية وثالث للاقتصادية ورابع للزراعية وهكذا ويكون في كل معهد مئة عالم ومتخصص من نخبة النخبة ونصفهم من الأكاديميين ونصفهم الاخر من أصحاب الخبرات العملية أي حصلوا على خبرتهم من العمل في القطاعين الحكومي والخاص فمثلاً نصف العاملين في معهد الدراسات التعليمية هم معلمون وموجهون

ونظار متميزين ومن العاملين المتميزين في وزارة التعليم ومن الأخطاء العربية الكبيرة سيطرة أصحاب الدكتوراة النظريين وإبعاد أهل الخبرة العملية.

٢. من مزايا السلطة العلمية أنها مستقلة مقارنة بتبعية المستشارين والخبراء الموجودين في الوزارات ومن مزايا السلطة العلمية أن مئة من المتخصصين في التعليم أو غيره يعملون بصورة جماعية ويدرسون كل القطاع التعليمي وليس جزء أو أجزاء وهم لديهم تفرغ واستمرارية ونشاطهم دائم وكبير وليسوا مشغولين بأي أعمال تنفيذية ولديهم الوقت لعمل آلاف المقابلات والاجتماعات والدراسات والحوارات وهذا وغيره يجعل بيئة العلم متقدمة فعلاً وقارنوا ذلك بإمكانيات ووقت المسئولين في الحكومة والذين لا يجدون وقت للاستماع لأهل العلم ومشغولين في أعمال تنفيذية وتذكروا دائماً أن الحكومة سلطة تنفيذية وليست علمية.

٣. عند كثير منا معرفة سطحية حتى في مجال تخصصهم فمثلاً ناظر المدرسة المتميز عنده خبرة في الإدارة المدرسية ولكنها خبرة في مدرسة أو اثنتين وفي مرحلة دراسية واحدة وهو ليس عنده معلومات عن مئات أو آلاف المدارس من ناحية إدارية أما معلوماته في المناهج وكفاءة المعلمين ونوعية فهي محدودة ولا يعرف الوزير أو الوكيل النسب الحقيقية للغش في المدارس أو الكفاءة العلمية الحقيقية للمعلمين أو النظار أو الموجهين أو الوكلاء والمدراء في وزارة التعليم وذلك لقلة بل ندرة الدراسات العلمية في هذا المجال حتى لو صرفت عشرات الملايين من الدنانير على هذه الدراسات لأن المطلوب أكثر من ذلك بكثير وعموماً نعرف كثيراً من العموميات ولكن لا نعرف كثير جدًا من التفاصيل عن هذه العموميات.

٤. قد يقول وزير تعليم سابق لقد عملت ساعات طويلة بإخلاص واجتهاد وهذه هي

المشاريع والقوانين التي عملتها، وهذا القول قد تقوله حكومة، وأقول المطلوب تحقيق تنمية شاملة في قطاع التعليم أو غيره وليس إنجازات قليلة وقطاع التعليم بحاجة إلى إنجازات كثيرة ونحن لا نقيم أداء حكومة أو وزير أو غير ذلك بل نسعى لتنمية شاملة ونريد أن تحشد الدولة كل رصيدها العلمي وتقويه وتعمل تقدم كبير ومن يريد أن يعدد إنجازاته نقول له هل تريد أن نعدد أخطاءك وكم كلفتنا من جهد ومال ووقت فكم تغييرات عملتها كانت فاشلة ومن الغريب أن كثيرون هم الذين يظنون أن كل تغيير هو تطور مع أن كثير من التغييرات تجعل الأوضاع أسوأ مما كانت عليه.

٥. لا تملك الحكومات والوزارات والقطاع الخاص القدرة العلمية لصناعة القرارات والبرامج والخطط الصحيحة وما أقوله لا يتعارض مع قدرتها على رؤية بعض الأمور بصورة صحيحة وأفضل مما يراها من هو بعيد عن السلطة التنفيذية ولا يتم تطوير التعليم بمقترحات عامة أو جزئية تفتقد دراسات علمية فيها كثير من التفاصيل، وحتى لو استعانت وزارة بالمستشارين الأجانب فإنها لا تزال بعيدة عن النجاح لأن علم المستشارين الأجانب في الواقع التعليمي المحلي أو غيره محدودة جداً ولأن نشاطهم مؤقت وعددهم قليل وليسوا قادرين على متابعة تنفيذ توصياتهم وآرائهم والأهم التطور العلمي بحاجة إلى مئات بل آلاف الدراسات الميدانية وكم شاهدنا قرارات وخطط في التعليم أو غيره تتأثر كثيراً بتغير الوزير والوكيل والانتماءات الفكرية والسياسية وحماس المسئولين أو كسلهم وكلما جاء وزير نسف آراء الوزير الذي قبله في حين أن هذه الأمراض غير موجودة في السلطة العلمية لأنها تنطلق من حقائق وأرقام ومشاورات جماعية داخل السلطة العلمية ومع كل أهل التنمية.

٦. يخطئ من يظن أن السلطة العلمية هي سلطة خيالية أو لا ترى إلا اللونين الأبيض

والأسود أو إنها بعيدة عن الواقع وما فيه من إمكانيات وصعوبات وصراعات وثقافات ودرجة الجدية وغير ذلك بل هي تدرس ذلك وتتصل بكل من له علاقة بالتعليم وتشاركهم بقوة في التشخيص والعلاج وتضع أهداف واقعية يمكن تطبيقها ولا تضعها إلا بعد مشاورة مع المسؤولين في التعليم والطلبة وكل من له علاقة بالتعليم فهي تقوم بإصلاح تدريجي وتدرك أن الإصلاح يحتاج إلى سنين طويلة قد تصل إلى عقد أو عقدين أو أكثر لأن المشاكل كبيرة.

٧. كثيراً ما نسمع أن الفساد والفشل والتخلف انتشر في الجسد التعليمي أو السياسي أو الإداري أو غير ذلك وأصبح العلاج مستحيلاً وأقول لا يوجد شيء مستحيل وعلى المخلصين أن يستعينوا بالله سبحانه وتعالى ويجتهدوا فهذا واجبهم وبالتأكيد أن البداية تكون بإيجاد سلطة علمية أو ما شابهها وأن يتم الاستعانة الجادة بالعلماء والحكماء والخبراء بصورة جماعية حتى يقوموا بمعالجة الأمراض أياً كان نوعها مرضاً مرضاً ولا يقبل أن نسخر من واقع مر في هذا القطاع أو ذاك ونترك سفن الوطن تغرق ونلوم هذا أو ذاك وصحيح أن هناك مشاكل كبيرة ولكن الصحيح أننا قادرون بإذن الله تعالى ثم الاستعانة بالعلم والعمل على تحقيق نجاحات كثيرة فقد تراكمت خبرات علمية وعملية كثيرة خلال نصف القرن الأخير ويمكن تحويلها إلى قوة تطويرية إذا نجحنا في بناء سلطة علمية أو قريباً منها وبالتأكيد أن هناك مخلصون كثيرون في كثير من بلاد العرب ولكن ضعفهم وسلبيتهم سببها اليأس والاستسلام، ومتى ما وجدوا العلم والجدية سيتحركون للأمام.

٨. كثيراً ما نسمع أن بداية التنمية بالتعليم وقال هذا الرأي بعض من حققت دولهم تنمية حقيقية وأقول هذا قول خاطئ فالتعليم بشكل عام يعطي علوم أساسية

ومعلومات عامة والدورات التدريبية أكثر تأثير وأهمية وإنتاجاً وارتباطاً بالعمل والأهم منها هو العلم أي السلطة العلمية فهي عقول وعيون الدولة أي الحكومة والشعب والقطاع الخاص ولا يمكن تطوير التعليم أو التدريب برصيد علمي ضعيف وقد شاهدنا في أغلب دولنا العربية أن الرصيد العلمي الضعيف جعل أوضاع التعليم تتدنى مع مرور السنين وانتشرت فيه أمراض جديدة لأن المعرفة عند المسئولين عن التعليم ضعيفة وأضيف إلى ذلك حتى لو كان التعليم ناجحاً وهذا فرضية فإن ثماره بعيدة ولا يمكن أن ينتظر الاقتصاد والصناعة والإدارة وغيرهم عقود لنبدأ بهم في حين أن السلطة العلمية تبدأ بتطوير كل القطاعات في نفس الوقت.

٩. يقول البعض «لا تعيد اختراع العجلة» وأنظر كيف تطورت دول نامية وأعمل مثل ما عملوا فالأمر سهل، ويظن آخرون أن التطور يتحقق بشراء أحدث المصانع ووسائل الاتصالات والسيارات وبناء المدارس والجامعات والمنازل الجميلة إلى درجة أنهم يقولون لسنا بحاجة إلى علم وعلماء وسلطة علمية فكل شيء يمكن استيراده من الدول المتقدمة ما دام عندنا أموال كثيرة فلا تحزن وأقول صحيح أن الاستيراد يحقق بعض التقدم ولكن لا يمكن استيراد نظام تعليمي من دول متقدمة تعليمياً ولا يمكن استيراد تطور اقتصادي أو إداري أو نظام سياسي متميز أو غير ذلك ويعجز المال عن صناعة السعادة والأمن والعدل والقوة والتعايش والتفاؤل والسعادة الزوجية وحل مشكلات العنوسة والمخدرات والاختلافات إذن لابد أن تكون عقول كبيرة فيها علم كثير تشخص واقعنا بصورة صحيحة وتقترح حلول صحيحة.

١٠. حاولت بعض أو كثير من الدول العربية تقليد دول متقدمة تعليمياً في بعض الأمور أو في استيراد كل نظامها التعليمي فلم تنجح لأن هناك اختلافات كثيرة في الظروف

والإمكانيات والأولويات وعلى سبيل المثال لو حاولت مصر تقليد القطاع الزراعي الأمريكي في عشر سنين لفشلت بل لحدثت ثورات للفلاحين إذن نحن بحاجة إلى عقول محلية حكيمة تطور قطاعاتنا بصورة صحيحة لتصل للنماذج المتقدمة أو غيرها فالتقليد ليس من العلم في شيء، وكثيرون هم الذين أدركوا أن البداية تبدأ من تطوير الواقع والتعامل معه بعلم وحكمة لأن القفزات التقليدية تجعلك تسقط من السلم وتنكسر رجلك وتصبح في وضع أسوأ مما كنت فيه.

أخطاء أهل البحث العلمي

في نهاية ٢٠١٧ قال مسئول عن البحث العلمي في الكويت: «منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) في الكويت ضعيفة جداً حيث لا توجد أهداف علمية وطنية موحدة للوصول لإنجاز محدد ولا يوجد مخصصات مالية محددة (مثل ١٪ أو ٢٪ من الدخل القومي) ولا يوجد كتلة حرجة (Critical Mass) للعلماء في تخصص معين بحيث يمكن التعاون في هذا المجال ولا توجد منظومة صناعية تتبنى الاختراعات وتحويلها من فكرة لنموذج وبعدها لمنتج، ولا توجد جامعات بحثية وطلبة دراسات عليا تكون النواة لتطوير الأبحاث» وقال آخر «إن مجلس الوزراء لم يوافق على إنشاء مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وأقترح إنشاء لجنة وهذه كانت صدمة للعاملين في مجال البحث والتطوير» وقال المسئول البحثي « طبعاً إنشاء اللجنة أقل بكثير من الطموح ولكن هي خطوة في الطريق الصحيح» وأقول هذا الكلام بحاجة إلى أن أعلق عليه من خلال ما يلي:

١. لا شك أن قطاع العلم والبحث العلمي يعيش في وضع مأساوي في أغلب إن لم أقل كل الدول العربية لأن فيه كل هذه المشاكل والصعوبات أو أغلبها، وأعلم أن هناك محاولات من أفراد ومؤسسات لتطوير هذا القطاع وكلها أو أغلبها تحمل الحكومات مسئولية هذا الفشل ولا أتفق مع هذا الرأي ولا نجد جبهة قوية من أهل العلم تشخص الواقع العلمي بشمولية وعمق وتحدد الحلول بل نجد تناقض أهل العلم في التشخيص والعلاج والأهداف والأولويات وهذا يعني أنهم بعيدين عن اتباع الأسلوب العلمي وأقصى ما قام به طرف حكومي أو علمي تشكيل لجنة مؤقتة وكتابة

مقترحات عامة أو معروفة أو خاطئة ورأيي هذا ليس رأي سطحي لأنني متخصص في هذا المجال منذ أكثر من ثلاثين عاماً وألفت به عدة كتب موجودة على الإنترنت.

٢. عادة ما يطلب من الباحثين وأساتذة الجامعات تقديم فكرة البحث وقد تستغرق هذه والعملية سنتين أو أكثر لأن من الصعب الوصول الى فكرة بحثية مقبولة من إدارة المعهد أو الجامعة أو الوزارة وإذا وجدت الفكرة فعلى الباحث أو أستاذ الجامعة البحث عن تمويل لهذه الفكرة لأن ميزانية البحث العلمي ضعيفة في الغالب وقل مثل ذلك عن قدرة الوزارات والشركات في تمويل الأبحاث وإذا أضفت لذلك أن الأبحاث الهامة غالباً ما تحتاج ميزانيات كبيرة تبلغ عشرات ومئات الآلاف من الدولارات إن لم تكن الملايين وهذه الصعوبات وغيرها كثير أدى الى تحطيم محتويات الباحثين وأساتذة الجامعات وأنا أحملهم والمسئولين في المعاهد والجامعات هذا الوضع البائس لأنهم لم يقوموا ببناء نظام فعال للبحث على مستوى الدولة لأن اسلوب أن يبحث كل باحث وأستاذ جامعي عن الأبحاث التي تحتاجها التنمية أسلوب ثبت فشله على مدى نصف قرن .

٣. في جامعة الكويت أكثر من ألف وخمسمائة أستاذ جامعي وعمرها أكثر من خمسين عاماً وفي معهد الكويت للأبحاث العلمية أكثر من ألف باحث وإداري وعمره خمسين عاماً وعند مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عدة مئات من الملايين من الدنانير وعمرها أربعين عاماً ولا يوجد ما يمنع من تشكيل مجلس علمي مشترك بينهم أو تشكيل عشر لجان دائمة وكبيرة فلا ينقصهم موارد بشرية أو أموال أو مكان وبإمكانهم حل كثير من المشاكل التي تواجه العلم والبحث العلمي فكثير من المشاكل ليست بحاجة

إلى قوانين أو قرارات حكومية ولكنهم لم يفعلوا ويكفي أن نعرف أن التعاون بين جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ضعيف جداً أو غير موجود مع أنهما المؤسستين البحثيتين الكبيرتين في بلد صغير وكتبت بينهما إتفاقية ولكن لا تأثير لها وطبعاً أسهل شيء هو إلقاء اللوم على الحكومة مع أنها قدمت الكثير لهاتين المؤسستين وهي من كانت خلف إنشاء القطاع الخاص لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي وقبل أكثر من خمسة عشر عاما قلت لمسئول في معهد الكويت للأبحاث العلمية لماذا لا تعملون خطة للعلم والتقنية على مستوى الكويت فقال المسئول دورنا في مرسوم إنشاء المعهد هو أن نشارك لا أن نقود وقلت ذلك لمسئول في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي فقال نحن مؤسسة خاصة وهذا عمل الحكومة وأقول ممكن عمل هذه الخطة بجعل وزارة التخطيط تقودها وبمساعدة كبيرة من المعهد والجامعة والمؤسسة ولكنهم لم يفعلون ذلك فهم اتبعوا أسلوب قال الله تعالى ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ سورة المائدة آية (٢٤) وبالتأكيد أن الجزء الأكبر من المسئولية والجهد في تطوير العلم والبحث العلمي يقع على أهل العلم ومؤسساتهم لا الحكومة ولن تمطر السماء ذهباً وفضة إن لم يتحركوا وقد جربوا أسلوب الانتظار خمسين عاماً ولا زالوا يعانون نفس المشاكل.

٤. إنشاء مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لن يحقق حتى ربع آمال أهل العلم لأنه متخصص في مجال العلوم والهندسة والتطوير والاختراعات الصناعية والزراعية وهذه فائدتها محدودة جداً بل لا تكاد تكون موجودة للدول النامية لأن الاختراعات التي كانت وراء تطور المصانع والاتصالات والطب والطاقة وغير ذلك

لن تحقق تنمية في بلادنا النامية لأسباب منها أن الاختراعات تحتاج أموال طائلة ونسبة ما يطبق منها قليل جداً وتحتاج قاعدة علمية قوية جداً حتى نستطيع إنتاج اختراعات وهذه القاعدة غير موجودة كما أن مصانعنا مستوردة ويمكن أن تواكب التطور التكنولوجي من خلال عقود مع الشركات الأم الأجنبية ولأن وهذا الأهم أننا متخلفون في العلوم الإدارية و الاقتصادية والتعليمية وغير ذلك وهذا ما تحتاجه دولنا أي تحتاج أبحاث ودراسات إدارية واقتصادية وتعليمية وغيرها ونحتاج تطوير علمنا في التخطيط الزراعي والصناعي والطبي وغير ذلك وليس تطوير منتجات زراعية وصناعية وطبية أي المطلوب دراسات وأبحاث تنقل العلم والخبرة الأجنبية المتطورة لبلادنا لا تطوير العلم العالمي وكثيراً ما ننسى أن الغرب متطور تخطيطياً وإدارياً واقتصادياً وإعلامياً .... الخ ولا نبذل جهود لنقلده بوعي وعلم وليس تقليد أعمى والذي تكون أغلب نتائجه عكسية وهذا ما فعلنا واقتنع المتخصصون بالعلوم والهندسة أن العلم هو مجالهم فقط وأن العلوم الإدارية وغيرها ليست علم (Science) بل هي أمور سهلة في حين أنها أكثر تعقيدًا وصعوبة لأنها تتعامل مع واقع متشعب وبشر واعتبارات فكرية واجتماعية وسياسية ولنعلم أن النجاح في تطوير قطاع الاقتصاد من صناعة وسياحة واستثمار عقاري وغير ذلك من شأنه تحقيق إيرادات بمليارات الدنانير وأكثر بكثير من الأرباح التي سنحققها إذا طورنا مادة كيميائية أو أنتجنا بذور قمح تزيد الإنتاجية عشرة بالمئة أو غير ذلك وأطالب بجعل المسئولين عن البحث العلمي بالجامعات متخصصين بالإدارة أو الاقتصاد أو التربية وبإنشاء معاهد متخصصة بالتخطيط والإدارة والتعليم وغير ذلك وإعطاءها

الأولوية مقارنة بالمعاهد المتخصصة في العلوم والهندسة وإذا اقتنع أهل العلم بذلك وحلوا مشاكل اقتصادية وصمموا مدن حديثة وطورا التعليم العربي وغير ذلك ستصفق لهم الشعوب والحكومات وسيدعمونهم مالياً ومعنوياً.

٥. ذكرت في كتبي عن السلطة العلمية وهي موجودة على الإنترنت أن أحد معاهد السلطة العلمية هو معهد العلم والتكنولوجيا ليتولى ملف قطاع العلم والبحث العلمي الإداري والتربوي والهندسي وغير ذلك وهو يختلف عن معهد الدراسات التعليمية الذي يتولى التعليم العام وستكون مهمة معهد العلم والتكنولوجيا تطوير الجامعات والمعاهد العلمية في مجالات البحث العلمي والتعليم والتدريب وأيضاً في تحديد أولويات العلم واقترح إنشاء معاهد جديدة ومعالجة هجرة الكفاءات العلمية وتشجيع القراءة وتأليف الكتب وغير ذلك وهذه مواضيع هامة لا نجد اليوم معهد متخصص بها ولا نجد حتى وزارة أو هيئة حكومية مسئولة عنها وإذا وجدت في بعض دولنا شيء من هذا فتأثيرها محدود وعلى أهل العلم أن يطالبوا بوجود سلطة علمية أو شيء قريب منها حتى تتحقق آمالهم وشرحت ما هي السلطة العلمية وهي أكبر بكثير من قوة مجلس للعلم والتكنولوجيا أو أو وزارة للبحث العلمي أو غير ذلك.

٦. من الأمور الغريبة في العالم العربي أننا تعاملنا مع البحث العلمي بدون أهداف وخطط مدروسة ولم نبني نظام فعال للبحث العلمي يحدد أهدافه ومسئولياته وعلاقته بالتنمية ويوفر له الأموال ويطور كوادره وغير ذلك بل تركنا الموضوع للصدف ولاجتهادات أفراد في جامعات ومعاهد علمية وركزنا على «المشروع البحثي» مع غياب البيئة الصحيحة التي يعيش فيها وتناسينا أوضاعنا مما جعلنا نعيش في

فوضى بحثية ونواجه مشاكل مستعصية منها أن الأبحاث تخدم أفراد وترقياتهم ولا تخدم الدولة والتنمية وهي مجهود في غالبه فردي ولم نقوم حتى بعمليات تقييم جادة لنتائج ما تم عمله من أبحاث خلال الثلاثين سنة الماضية أو غيرها والطريف أننا نهرب دائماً إلى المستقبل فنقول الخطة الخمسية الجديدة لجامعة أو معهد ستجعل أبحاثنا أكثر ارتباطاً بالتنمية وهو نفس الكلام الذي قيل في خطط سابقة ولم تتطور أبحاثنا كماً ونوعاً إلا بالقدر القليل ولازال الوضع مأساوي في البحث العلمي والعلم والتنمية وباختصار أبحاثنا قليلة وغير مترابطة وكفاءتها في الغالب منخفضة .

٧. هناك مشاكل تواجه البحث العلمي في الكويت وغيرها يمكن حلها إذا أحسنا التخطيط والإدارة وبالمناسبة معاهدنا وجامعاتنا متخلفة في التخطيط والإدارة وأقول ذلك لأنني متخصص في علم التخطيط ومارست العمل الإداري لسنين طويلة وتوليت بعض مسئولية التطوير الإداري فغياب الكتلة الحرجة يتطلب التعاون مع دول خليجية ويحل أيضاً جزئياً بأن يكون هناك تخصصات لكل دولة وتعاون كبير بين الباحثين في أكثر من دولتين عربيتين ويكاد يكون التعاون معدوم ولازلنا ننتظر أن تتدخل الحكومات في حين أن بالإمكان عمل اتصالات قوية جداً بين الباحثين والجامعات والمعاهد ولكننا نحب أن نسافر إلى أوربا ولا نسافر لعالمنا العربي ويمكن عمل إدارات تخطيط وتطوير إداري قوية جداً في المعاهد والجامعات وإعطائها مزايا وصلاحيات والمحزن أن نجد بعض أو كثير من إدارات التخطيط مسئولة عن المباني الجديدة ولماذا لا يثبت أهل العلم من المتخصصين في الإدارة أو الاقتصاد أو الزراعة

أن أبحاثهم ودراساتهم تحقق منافع كبيرة للتنمية فمثلاً إذا اجتهد الباحثون في الجامعة في تطوير مستشفى إدارياً فسينالون تشجيع من الحكومة والشعب فكيف لو نجحوا في تطوير وزارة وما أحوج أهل العلم بكافة تخصصاتهم إلى نجاحات كبيرة في التنمية ولكنهم للأسف لم يفعلوا ذلك حتى الآن واكتفوا بالتذمر والشكاوي وانتظار أن تمطر السماء ذهباً وفضة.

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

تطوير البحث العلمي العربي

يتجسد العلم أكثر ما يتجسد في الدراسات والأبحاث العلمية وفي المعاهد البحثية لأنها مراكز جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها والحوار حولها وهي المصانع الحقيقية لصناعة القرارات والخطط هذا إذا كانت معاهد فعالة لا معاهد ضعيفة أو شكلية وتطرقت في عدة كتب إلى عالم البحث العلمي وهي موجودة في الإنترنت وسأكتب هنا باختصار شديد كيف ننجح في البحث العلمي:

١. **لا لأبحاث الجامعات:** أطالب أن يكون النشاط البحثي للجامعات العربية خارج الجامعات من خلال إنشاء معاهد حكومية مستقلة ومتخصصة في القطاعات الرئيسية للتنمية من اقتصاد وإدارة وزراعة وغير ذلك لأن الجامعات تركز على تخصصات عامة مثل الكيمياء والاقتصاد والفيزياء والهندسة الميكانيكية وغير ذلك وهي تبحث في هذه العلوم ولا تركز على المشاكل الوطنية بل تتعامل معها بسطحية أو جزئية في حين أن الوطن بحاجة إلى معاهد متخصصة مثل معهد الدراسات الإدارية الذي يحقق التطوير الإداري ومعهد الاستثمارات الخارجية لأموال الحكومة والشعب وغير ذلك وقد تطرقت في كتاب «لا لأبحاث الجامعات» بشيء من التفصيل لهذا الموضوع ولن تخسر الجامعات نشاطها البحثي بل سيسجل باسمها حتى لو تم عمله في هذه المعاهد المتخصصة.

٢. **من يختار مواضيع الأبحاث؟ :** من أكبر الأخطاء العربية ترك الباحثين في المعاهد وأساتذة الجامعات يختارون مواضيع أبحاثهم لأن هذا يعني أن ارتباطها بالتنمية سيكون ضعيف أو مفقود ونادراً ما يكون قوياً والمطلوب أن يختار الأبحاث

العاملون في التنمية الإدارية والزراعية والاجتماعية والصناعية وغير ذلك حتى تعطيهم هذه الدراسات معلومات أكثر تساعدهم في اتخاذ القرارات وعمل الخطط وهنا تصادفنا مشكلة وهي أن كثيراً من أهل التنمية لن يستطيعوا تحديد احتياجاتهم من الدراسات العلمية وذلك لأسباب مختلفة وهذا الوضع يتطلب بذل جهود كبيرة جدًا منهم ومن مؤسسات حكومية وخاصة متخصصة في هذا المجال لأننا نريد أكثر الأبحاث والدراسات أهمية وارتباطا بالتنمية وإمكانية تطبيق نتائجها ويجب أن يساعد الباحثون وأساتذة الجامعات أهل التنمية في تحديد احتياجاتهم ولكن بالتأكيد إن اختيار الأساتذة الباحثين لوحدهم هو خطأ كبير مهما كانت هناك من لجان داخل الجامعات والمعاهد تقبل أو ترفض هذا المقترح أو ذاك بل ويجب ترتيب احتياجات كل قطاع تنموي أو وزارة أو مؤسسة حسب الأولوية لأن الإمكانيات البشرية والمالية محدودة جداً في الدول النامية وإذا حدث ذلك كل ثلاث سنوات سيكون عندنا مخزون كبير من المشاريع البحثية وفعلت ماليزيا شيء قريب من ذلك وهذا يوفر جهود كبيرة جداً من إضاعة الوقت والمال في عالمنا العربي لأن الباحثين وأساتذة الجامعات يبحثون عن مواضيع يبحثون بها وتأخذ هذه العملية في الغالب سنتين أو أكثر حتى يحدث اقتناع الباحث وقبول من الجامعة أو المعهد وهذا أمر يمكن جعله صفر زمنياً وعندما أقول تحديد مواضيع الأبحاث فأنا أقصد المشاريع والدراسات بصورة توضح أهداف محددة وميزانية كل مشروع وآلية عمله وغير ذلك وليست مجالات عامة مثل مجال تحلية المياه بالطاقة الشمسية أو مجال استزراع الأسماك أو غير ذلك فهذا تحديد عام لا يسمن ولا يغني من جوع .

٣. **عدد المعاهد العلمية:** هناك نقص شديد جداً في عدد المعاهد البحثية

الحكومية المستقلة أو التابعة إلى وزارات ومؤسسات وشركات حكومية أما المعاهد العلمية الخاصة فهي نادرة إن لم تكن غير موجودة وإذا عرفنا أن في الولايات المتحدة أكثر من ثمانمائة معهد أبحاث وفي إسرائيل أكثر من خمسين معهد أبحاث ندرك أهمية الأبحاث وأن أصغر دولة عربية تحتاج على الأقل عشرين معهدًا كبيراً ومتميزاً أقول ذلك لأن هناك كثير من المعاهد الصغيرة في حجم عمالتها وميزانيتها ومبانيها وغير ذلك فهي لا تزيد عن إدارة بحثية وليست معهد ولهذا تزداد مشاكلنا وهناك أمر كثير ما يتم تجاهله وهو أن كثير من الباحثين وأساتذة الجامعات لا يصلحون للبحث العلمي فهو عندهم وظيفة وعلينا أن نبحث عن من يحب العلم والبحث العلمي حتى لو لم يكن عنده شهادة جامعية وخير مثال النجاحات التي حققها أديسون وهو ليس عنده الشهادة الابتدائية وما يقال عن البحث العلمي يقال عن المعلمين والطلبة فنسبة عالية منهم يعتبرون العلم شهادة فقط.

٤. **أبحاث الوزارات:** من الأخطاء الشائعة الاعتقاد أن الأبحاث والدراسات هي مسئولية الجامعات والمعاهد العلمية في حين أن إدراك أن التنمية نصفين الأول علمي والثاني عملي يعني أن على كل الوزارات والشركات والمؤسسات عمل أبحاث ودراسات علمية كثيرة جداً وأن تكون هذه الدراسات جزء من شروط الترقية والتطور الوظيفي وتقييم الأداء السنوي للعاملين في الوزارات والمؤسسات والشركات وأن هناك حاجة أيضاً إلى عمل إدارة قوية جداً للدراسات في كل وزارة ومؤسسة تعمل دراسات كثيرة وتشرف على جودة وكمية الدراسات التي تعملها الإدارات في الوزارة وهذه الثورة العلمية وغيرها من شأنها جعل الجامعات والمعاهد والوزارات وغيرهم يتنافسون في العلم.

٥. **مسئولية الإدارة العليا :** لاحظت بوضوح أن كثيراً من مسئوليات البحث العلمي ملقاه على الباحث سواء كان في معهد أو جامعة وأن دور المسئولين في الإدارة العليا هو دور رقابي وتخلوا عن كثير من مسئولياتهم فاتصالاتهم بأهل التنمية محدودة وليس لهم دور في إيجاد آليات للتمويل أو اختيار المشاريع على مستوى الوطن أو القطاع وكثير منهم فاشلين في التخطيط للبحث العلمي وفاشلين في عمل أبحاث تعطي الجامعات سمعة وطنية وهم يتعاملون مع الأبحاث كأنها مسئولية الباحث وحده وأنها قضية فردية مرتبطة بترقيته في حين أن الأمر أكبر من ذلك بكثير فلا يهمنا ترقى الباحث أم لا فنحن نريد أبحاث تؤثر في التنمية.

٦. **الأبحاث الأكاديمية:** من المعوقات الكبيرة لتطوير البحث العلمي العربي هو قيادته من قبل الأكاديميين أي الحاصلين على شهادات الدكتوراه والتي غالباً ما تكون دراساتهم نظرية وغالباً في مجالات بعيدة عن احتياجات التنمية الوطنية فالدكتور في الهندسة الكيميائية ليس له معرفة في واقع الصناعة النفطية أو الكيميائية وهناك مهندسون في هذه الصناعات يعرفون عنها أكثر بكثير مما يعرف أصحاب الدكتوراه ولهذا أطالب وبشدة بتقليل وزن الدكتوراه في البحث العلمي وأن يرتبط بأمور من أهمها الخبرة العملية في الواقع الإداري أو الصناعي أو الزراعي أو غير ذلك وكلما تنقل الدكتور في هذا الواقع وعمل في أكثر من مجال ومؤسسة كلما كان أكثر علماً ومنفعة للبحث العلمي وعلى كل من لديه شهادة دكتوراه العمل لمدة سنتين على الأقل في القطاع التنموي حتى تكون الأبحاث مرتبطة بالواقع فمثلاً الدكتور في الكيمياء يعمل لمدة سنتين في الصناعات الكيميائية والنفطية بواقع كل شهرين في مصنع ومن الأمور التي تحتاج التركيز عليها هو تدريب الباحثين

وأساتذة الجامعات في مجالات الاقتصاد والجدوى الاقتصادية والتخطيط والإدارة فهذه تجعل لديهم قدرة أفضل في معرفة أهمية الجوانب الاقتصادية وترفع من كفاءتهم في إدارة المشاريع البحثية.

٧. **أخذ المبادرة:** من المعروف أن الطريق إلى النجاح مملوء بالأشواك والصعوبات والرفض والتحديات وغير ذلك وهذا وللأسف أمر لا يعرفه كثير من الباحثين وأساتذة الجامعات فهم يجلسون في مكاتبهم ويتوقعون أن يأتي لهم أهل التنمية ليطلبوا مساعدتهم وهذا نادراً ما يحدث بل المفروض أن يذهب الباحثين وأساتذة الجامعات إلى أهل التنمية ويعرفون المشاكل والصعوبات والإمكانيات ونقاط القوة وغير ذلك فيستفيدون منها في عمل دراسات علمية تساهم في تطوير التنمية وقد قال لي دكتور جامعي في ٢٠١٧ «العلم موجود من يريده فليأتي إلى الجامعة»، وزاد الطين بلة أنه تراكمت عند قياديين في التنمية ولمدة عقود أن فائدة أساتذة الجامعات محدودة جداً لعملهم بل غيره موجودة وهذا يعني أن على الجامعات والمعاهد العلمية أن يجتهدوا في عملهم ويثبتون أن لهم دور فعال في تطوير بعض مجالات التنمية وأن يبحثوا عن أفكار بحثية متميزه تصلح لمشاريع لها تأثير اقتصادي أو اجتماعي يشاهده الناس فهل يفعلون أم سيستمرون في توجيه اللوم للحكومة والقطاع الخاص لمدة نصف قرن آخر.

٨. **نظام للبحث العلمي:** ما أحوج المعاهد والجامعات إلى البدء بعمل دراسات حول البحث العلمي والعلم ودورهما في التنمية وأن يصنعوا نماذج لأنظمة البحث العلمي تناسب أوطاننا ويكون فيها آليات لاختيار المشاريع وتمويلها ومراقبة نتائجها وتطبيق هذه النتائج وغير ذلك لأن عالم البحث العلمي الوطني يمشي

حالياً بصورة فوضوية أو بجهود ذاتية أو باجتهادات قديمة وهذا وغيره جعل البحث العلمي العربي في واقع مأساوي فالأبحاث لا تعيش في بيئة ليس لها نظام متطور والأبحاث ليست هي فقط أبحاث ودراسات لا توجد لها جذور وثمار في بيئتها ومما يزيد القضية تعقيداً أن البعض يقول أن واقعنا البحثي والعلمي هو واقع جيد ويعطيك تقارير سنوية تحدد الأبحاث التي تم إنجازها أو الموافق عليها وقد يتم تحقيق بعض الإيرادات وقد تثبت الأرقام أن هناك تطور في العدد مع الزمن وقد يكلمك المسئول في الجامعة عن الخطة الخمسية الجديدة التي ستحققه انجازات كثيرة ولو قرأت الخطط الخمسية للعشرين سنة الماضية لاقتنعت أن الإنجازات كانت متواضعة جداً وأن جامعاتنا لازالت خارج نطاق التغطية ليس في البحث العلمي فقط بل أيضاً في مستوى التعليم إذا تم مقارنتها مع الجامعات العالمية وبعيداً عن الدعاية السياسية أقول للمسئولين في الجامعات والمعاهد قوموا بتقييم مردود ما عملتوه من أبحاث خلال الثلاثين سنة وماذا استفادت منها التنمية وستجدون أن الفائدة متواضعة جداً وستجدون أن تقارير الجامعات والمعاهد لم تتكلم عن نسبة وقت أساتذة الجامعات المخصصة للبحث العلمي أو عن حجم ميزانيات البحث العلمي المتواضع مقارنة بدول مجتهدة.

البحث العلمي والقطاع الخاص

يقول البعض أن القطاع الخاص في الدول المتقدمة يصرف ٥٠٪ أو أكثر على البحث العلمي من الميزانية الكلية للإنفاق على البحث العلمي ولهذا يطالب القطاع الخاص في دولنا العربية بزيادة إنفاقه على البحث العلمي والتي لا تزيد عن ٥٪ وأحب أن أعلق على هذا الموضوع من خلال ما يلي:

١. تصرف الشركات الأجنبية الصناعية بسخاء على البحث العلمي لأنه يطور صناعاتها تقنياً وتسويقياً من خلال أبحاث التطوير والاختراعات وإن لم تفعل ذلك فكثير منها ستفقد نسبة عالية من مبيعاتها وأرباحها بل قد يفقد بعضها وجوده في المنافسة الكبيرة في صناعة السيارات والهواتف النقالة والمصانع البتروكيماوية والأدوية وغير ذلك في حين أن أغلب الشركات العربية هي شركات تستورد مصانعها من الغرب ودورها هو التشغيل والتسويق والاستعانة بالشركات الأجنبية للاستفادة من أي تطويرات واختراعات جديدة مقابل مال واتفاقيات وليست بحاجة أن تصرف أموال على أبحاث التطوير والاختراعات وليست لديها القدرة أصلاً على النجاح في عالم الاختراعات لأنه كبير ومعقد وصعب ويحتاج ميزانيات كبيرة جداً ولهذا فشلت الجامعات والمعاهد العربية فيه ووجدنا أن الاختراعات في دولنا بالعشرات أو المئات في حين في دول متطورة تزيد عن مئة ألف اختراع في السنة .

٢. ما تحتاجه البيئة العربية هو أبحاث ودراسات نقل العلم والتكنولوجيا أى تحقيق تطوير إداري واقتصادي وسياحي وتعليمي وزراعي وصناعي من خلال تقليد واعي

للغرب أي المطلوب نقل العلم وما لا يعرفه كثير من العرب المتخصصين في مجالات العلوم والهندسة أن التطوير الإداري أو التعليمي أو الاقتصادي هو من سيحقق قفزات تنموية كبيرة جداً وليس النجاح في عمل اختراعات وتطويرات في مجالات العلوم والهندسة أي الطاقة والمياه والطب وغير ذلك ودور العلم هو مساعدتنا في اختيار أفضل الصناعات المناسبة لأوطاننا لا الاعتماد على النفس في التصنيع وفي هذه المجالات يجب أن تصب الجهود والأبحاث الحكومية والخاصة في عالمنا العربي وأن ننشئ معاهد تساعدنا في ذلك وأن تكون معاهد الطاقة والمياه والبترول وغير ذلك مهتمة كثيراً بجوانب السياسات والأمور الاقتصادية والإدارية وغير ذلك مثل الاستثمار في القطاع البترولي وتجربة لمحطات تحلية المياه ذات التكنولوجيا الجديدة التي يعملها الغرب .

٣. يفرض الغرب ضرائب على الشركات والأفراد لتمويل البحث العلمي وغيره من الاحتياجات الوطنية وتساهم الحكومات بصور مختلفة في تشجيع البحث العلمي حتى في القطاع الخاص وترصد ميزانيات للأبحاث الأساسية وغيرها في مجالات تهم الدولة أو بعض القطاعات الرئيسية ويرى الناس فوائد هذه الأبحاث في حل مشاكل أو تطوير صناعات أو غير ذلك وعندنا في العالم العربي عجز كبير في الجامعات والمعاهد العلمية في خدمة قطاعات الدولة سواء في مجالات الأبحاث الإدارية أو الاقتصادية أو الصناعية أو غير ذلك لوجود صعوبات كبيرة في إدارة الأبحاث في الغالبية الساحقة من الجامعات والمعاهد ولهذا نجد الحكومة والرأي العام والقطاع الخاص ليسوا متحمسين لفرض ضرائب ولابد من إصلاح هذه الأوضاع وإقناع الجميع بأنه لابد من البحث العلمي ولندرك أننا

بحاجة إلى عشرات الآلاف من الأبحاث وإلا فإن حكوماتنا ووزاراتنا ستكون عاجزة عن تطوير الاقتصاد والتعليم والإدارة والزراعة وغير ذلك ولهذا يجب أن يعطى البحث العلمي الأولوية في التمويل.

٤. لا يوجد في عقولنا عجز عقلي أو علمي يجعلنا لسنا قادرين على عمل اختراعات أو قنابل ذرية ولكن التنمية العربية ليس من أولوياتها ذلك وهذه الأمور لا تخدمها إذن أهداف البحث العلمي العربي يجب أن تكون مختلفة وهذا لا يمنع من وجود حالات استثنائية من البحث والتطوير خاصة في مجال المياه والبترول واستزراع الأسماك وما لا يعرفه الكثيرون أن الغرب متقدم في مجالين العلم والبحث العلمي التطويري فلنصل إلى مستواه العلمي أولاً ثم نفكر بعد ذلك بالأبحاث التطويرية وحتى نصل إلى مستواه العلمي بحاجة لأن تكون أهداف أبحاثنا معرفة الحقائق العلمية المتعلقة بواقعنا الإداري والاقتصادي والزراعي والسياحي وغير ذلك.

٥. يوجه بعض المنتسبين للقطاع الخاص اللوم للحكومة أو المعاهد البحثية والجامعات على ضعف أداء البحث العلمي وأقول بناء الرصيد العلمي والقدرة العلمية على حل مشاكلنا وتحقيق التنمية ليس أمر سهل ويحتاج جهود كبيرة وسيستفيد القطاع الخاص من زيادة الرصيد العلمي فلا فائدة من تبادل الاتهامات خاصة وأن المطلوب من القطاع الخاص الكثير وليس صحيح أن البحث العلمي هو مسئولية الحكومات فبإمكان الشركات الخاصة والبنوك عمل معاهد أبحاث خاصة وبإمكانها تمويل آلاف الأبحاث حتى تحصد الثمار الطيبة للبحث العلمي.

٦. تحتاج الشركات النفطية العربية إلى وجود معاهد نفطية تابعة لها خاصة وأن

تأميم هذه الشركات في القرن العشرين فصلها عن الشركات الأجنبية التي لها معاهد علمية كبيرة في بلادها ومن الخطأ التعامل مع النفط كصناعة فقط أي عمل مصانع وتشغيلها خاصة وأنه المورد الأساسي في عدة دول عربية كما أن من الخطأ التعامل مع البحث العلمي النفطي والمعاهد النفطية كأنها مشاريع تجارية لأن البحث العلمي مربح جدا إذا وجد بيئة ناجحة وإدارة متميزة ودعم كبير وصبر طويل ومن الملاحظ أن الصناعيين لا يحبون الإنفاق على الأبحاث سواء في الجوانب الفنية أو الإدارية وغالبا ما يعتمدون على استشارات أجنبية وزاد الطين بلة أن عندهم حرية كبيرة في الانفاق وثقة ضعيفة في الكفاءات الوطنية المتميزة وليس من المقبول ألا نجد رقابة حكومية قوية على شركات النفط ودفعها بقوة للاعتماد على الذات ولعمل الأبحاث والدراسات وأطالب أيضاً بالتعاون بين الدول العربية في مجال الصناعة النفطية وخاصة في مجال التدريب والاستشارات والأبحاث ففي هذا توفير كبير خاصة وإن عندنا خبرات وإمكانيات متنوعة تراكمت على مدى خمسين عاماً.

العلم المركز

العلم محيطات من المعلومات والمعارف والمهارات ومن المهم أن نجيد السباحة حتى لا نتعلم أشياء لا تفيد أو محدودة الفائدة أو نبحث في قضايا هامشية ونترك قضايا ذات أولوية عليا وحتى نحقق قفزات كبيرة ونختصر الطريق فإنني أقترح ما يلي:

١. **المجلس العلمي:** إنشاء مجلس علمي استشاري في كل وزارة ومؤسسة وشركة وجامعة ومعهد علمي يكون عدد أعضاءه خمسين فرد من العاملين ويخصص له ثلاثين في المئة من وقتهم للدراسات والتشاور وتقديم الاقتراحات ويتم تغيير نصفهم كل سنتين ويكون الأعضاء من أكثر العاملين علماً وخبرة ولا تقل خبرة أى منهم عن عشر سنين ولديهم شهادات جامعية ويتم انتخاب نصفهم من ثلث العاملين الأكثر علما أما النصف الآخر فتعينه الإدارة العليا للمؤسسة ولا يكون من الأعضاء أي مدير.

٢. **زيادة عدد المعاهد العلمية:** نحتاج وفوراً زيادة عدد المعاهد العلمية العربية بحيث يصبح عندنا على الأقل ألف معهد كبير ومتميز لا يقل عدد العاملين المتفرغين في كل معهد عن ثلاثمائة ومن المهم أن تكون هذه المعاهد مرتبطة بقضايا هامة ومتخصصة وليست عامة فمثلاً يكون في كل دولة عربية معهد متخصص بتحلية المياه وثان بالاستثمار العقاري وثالث بقضايا الشباب ورابع بالمدن الجديدة وخامس بالبطالة وهكذا وقد يقول قائل أن إنشاء هذه المعاهد يكلف الكثير وأقول تكلفة الجهل أكبر بكثير ونحن بحاجة إلى أكثر من معهد في كل مجال حتى يكون بينهم تنافس .

٣. **كنوز مدفونة:** ما أحوجنا في كل وطن إلى عشر مؤسسات حكومية وأهلية تهتم بالبحث عن العقول المتميزة والكفاءات العلمية الحقيقية أو تلك التي إذا وجدت الفرص ستبدع فهذه فعلا كنوز بشرية وهذه الكنوز موجودة في الحكومة والقطاع الخاص والمتقاعدين ولكن الاستفادة منها محدودة وتكاد تكون معدومة وكل رجل أو امرأة من هؤلاء بألف رجل والاستثمار بهؤلاء والاستماع لآرائهم من شأنه تحقيق نجاحات كثيرة ومرتبط بذلك أن نشجع الكثيرين من هؤلاء وغيرهم على التخصص في مجالات محددة ودقيقة تحتاجها التنمية فهؤلاء يتخصصون في استزراع الأسماك وأولئك في تحلية المياه بالطاقة الشمسية وغيرهم في البورصات العالمية وغير ذلك فقد انتهى عصر التخصصات العامة وفائدتها محدودة جداً ولنتذكر أن الإبداع والتميز مرتبط بالتخصص.

٤. **تجميع الخبرات المتراكمة:** من بديهيات العلم أنه جهود متراكمة فكل جيل يبني على ما تراكم من علم قبله وهذا ليس في الجانب النظري فقط بل أيضاً الجانب العملي وقال لي عربي أن المهندس المتخصص في بناء الجسور في الغرب يدرب بعد التخرج لمدة سنتين على التجارب الناجحة والفاشلة في بناء الجسور منذ مئة عام الأخيرة وذلك حتى يتلافى الأخطاء ويستفيد من المزايا وعندنا وللأسف الشديد دائماً نبدأ من الصفر أو قريباً منه حتى في المؤسسة الواحدة فما بالك بغيرها بل أحيانا نهدم ما تم بناءه من خبرة فندمر أنظمة كانت صحيحة ونحطم إدارات كانت ناجحة والمفروض أن تكون هناك مكتبات في المؤسسات وعلى مستوى الوطن تجمع ما تراكم من خبرة ومعلومات في دراسات واستشارات وتقارير تم عملها خلال الثلاثين سنة حتى لا نكرر نفس الأخطاء ولكن نجد أن مكتباتنا في الغالب

هزيلة وأن كثيراً من التقارير والدراسات تضيع وأن الرصيد العلمي هو فقط المرتبط بالأفراد وإذا استقال الفرد أو تقاعد ضاع الرصيد العلمي لإدارة أو مجال وعلى سبيل المثال كتب وقيل الكثير عن الحالة الإدارية لمؤسسة أو دولة ولكن أين تجد ذلك وفي الغالب لن تجد حتى عشرة في المئة منه.

٥. **دراسات المصلحة العامة:** كثير من المدراء والموظفين يظنون أنهم فقط مسئولون عن جزء من مسئولياتهم فترى الباحث لا يهمه أمر القسم ناهيك عن الكلية أو الجامعة أو المعهد وتجد المدير مهتم فقط بإدارته وقل مثل ذلك عن الموظف فالمصلحة العامة غائبة بل نظن أنها ليست مسئوليتنا وأنها مسئولية الإدارة العليا أو الحكومة وكم من مسئول في الإدارة العليا لا يهتم إلا بقطاع عمله أو المؤسسة فقط فالمسئول مثلاً عن الأبحاث في الجامعة مهتم فقط بالأبحاث داخل الجامعة أما بناء نظام وطني للبحث العلمي فيعتبره مسئولية الحكومة في حين أن الحكومة لا تدري أن هناك أهمية لوجود نظام للبحث العلمي وما لا يعرفه كثيرون أن عالم البحث العلمي وعالم الإدارة وعالم الاقتصاد وغير ذلك أمور مترابطة فتطوير نظام بحث علمي وطني فيه آلية لاختيار المشاريع وتمويلها سيجعل بإذن الله تعالى الانتاج العلمي الجامعي يتضاعف عشر مرات على الأقل ولو أدرك التجار أهمية معهد الدراسات الاقتصادية لحرصوا عليه أشد الحرص لأنه يضاعف أرباحهم وثرواتهم عشرين مرة وتطوير نظام الحوافز الايجابية والسلبية على مستوى المؤسسة سيساهم بالإنجازات أكثر من اجتهاد مدير بصلاحيات محدودة في الثواب والعقاب وهكذا.

٦. **كتب مفيدة:** نسبة قليلة من الكتب التي نشاهدها في المكتبات ومعارض الكتاب وغير ذلك هي كتب مفيدة بل كثير من الكتب فيها كلام كثير وحقائق قليلة ونحن

بحاجة إلى كتب مركزة تحتوي على أهم الحقائق العلمية والواقعية في هذا المجال أو ذاك ويمكن تأليف عشرة كتب في الإدارة لا يزيد عدد كل صفحاتها عن ألف صفحة وفيها من العلم الإداري الكثير من الحقائق فهذا كتاب مختصر وغني بعلمه يشرح أهمية الأدلة التشغيلية والثاني عن الاتصالات والثالث عن الاقتناع والحوافز وهكذا وقل مثل ذلك عن حاجتنا لكتب مركزة في التخطيط والمشاريع الخاصة والطاقة الشمسية ومشكلة العنوسة والخلافات الزوجية وتربية الأبناء وغير ذلك ويجب حشد أفضل العلماء والمتخصصين للقيام بتأليف هذه الكتب بصورة جماعية ويمكن أن يقوم بهذا العمل جامعات ومعاهد ووزارات وبنوك وغير ذلك ومن المهم سهولة توفيرها للناس .

٧. **التويتر والفيسبوك:** ما أكثر العرب الذين يتابعون التويتر والفيسبوك واليوتيوب وغير ذلك وآن الأوان لأن يقوم من له علاقة بهذه الأمور من مغردين وكتاب وغيرهم بنشر حقائق علمية في مختلف فروع العلم النظرية والتطبيقية ويمكن عمل مسابقات واستفتاءات علمية في هذه الوسائل الحديثة وتعريف الناس بعلماء ومتخصصين وكتب مفيدة وعمل جوائز مادية كثيرة للعلم.

٨. **جمعيات علمية حقيقية:** أغلب أن لم أقل كل الجمعيات المهنية تركز جهودها على مكاسب لأعضائها والدفاع عنهم وبعضها متأثرة بالسياسة وأقترح عمل جمعيات مهنية أخرى متخصصة فقط في تطوير العلم النظري والعملي من خلال المحاضرات والدورات التدريبية والمؤتمرات وغير ذلك وأن يكون الترشيح والانتخاب مقتصر على من لا تقل أعمارهم عن أربعين عاماً وهذا لا يمنع أن يشارك من يقل أعمارهم عن الأربعين عاماً في نشاطات هذه الجمعيات من خلال اللجان الفرعية.

٩. **العلم قبل القرار:** ما أجمل أن نحشد الكثير من الدراسات العلمية والتشاور

الطويل وجهود التدريب والمؤتمرات وغير ذلك قبل أي قرار كبير أو معالجة قضية كبيرة فنقوم بعمل موسم علمي لمدة سنة على الأقل فمثلا إذا كان الموضوع تطوير التعليم الخاص يتم تدريب الأطراف ذات العلاقة من حكومية وخاصة وأهلية على زيادة رصيدهم العلمي لأن الموضوع متشعب وهذا أمر مطلوب لأن العلم متشعب وتوجد آراء متناقضة ونقاط قوة وضعف وغير ذلك وصحيح أن هناك أحياناً ندوة أو أكثر حول بعض المواضيع قبل اتخاذ القرار ولكن ما أريده أكبر من ذلك بكثير.

١٠. **العلم يطور ملاطية:** أحيانا لا تكون عندنا مشكلة بل عندنا طموحات وآمال وهي تحتاج كثير من الدراسات العلمية حتى يمكن تحقيق بعضها وعلى سبيل المثال ملاطية مدينة تركية ولكن الدراسات العلمية ستثبت أن حولها أكثر من بحيرة مائية كبيرة وأن بالإمكان عمل مزارع ضخمة واستزراع أسماك ولأنها تتوسط عدة مدن فهي قريبة من مناطق سياحية أو باردة في الصيف وهي قريبة من عدة دول في العالم العربي وخاصة بلاد الشام والعراق والخليج إذن فرص الاستثمار فيها كبيرة ولكن الأمر بحاجة إلى دراسات علمية حتى نقتنع وقل مثل ذلك عن أهمية عمل عدة موانئ عالمية بالاشتراك مع عدة دول عالمية في جنوب اليمن حتى يكون اليمن من أهم مراكز النقل البحري ونختصر رحلة كثير من السفن التجارية وخاصة بين أوربا وآسيا وأفريقيا وتبين الدراسات جدوى هذه الموانئ بل ستجد مصر ودول أخرى أن لها فوائد كبيرة فمصر ستزداد أرباحها كثيراً من قناة السويس لأن السفن الأوربية ستنقل بضائعها من اليمن وليس من الصين أو اليابان.

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

إبداعات الأطفال

عندنا على الأقل خمسمائة مليون طفل مسلم بحاجة لأن نطلق طاقاتهم العلمية والعملية خاصة وأن العلم يقول لا حدود لزيادة علم ومعلومات ومهارات وإنجازات الأطفال ومن أكبر الأخطاء في التعامل معهم الاعتقاد أن قدراتهم الاستيعابية محدودة ولهذا أقترح ما يلي :

١. عمل حصة أسبوعية مسائية لمدة ساعتين لإعطائهم معلومات هامة ومفيدة عن الحياة في مختلف المجالات الهامة من خلال أشرطة فيديو ومحاضرات وغير ذلك

٢. إقناع الآباء والأمهات بالتعاون مع المدرسة في اختيار على الأقل ثلاثة تخصصات علمية عامة ومحددة لتدريبهم على إتقان وظائف مستقبلية والبدء في ذلك منذ المرحلة الابتدائية مع وجود إمكانية لتغيير التخصصات .

٣. عمل مسابقات كثيرة جداً في المعلومات وقراءة الكتب والطبخ والرياضة والحاسب الآلي والزراعة وتنظيف المدينة وغير ذلك للأفراد والمجموعات من أطفال وشباب ورجال ونساء وأن تكون هذه المسابقات من تنظيم المدارس ومجلس المدينة وجمعيات مهنية وأندية رياضية وغير ذلك .

٤. فرض ممارسة الرياضة على الأطفال والشباب بمعدل مرتين في الأسبوع على الأقل.

٥. عمل زيارات ميدانية للأطفال والشباب للتعرف على الوظائف والمصانع والمزارع والشركات والمؤسسات والوزارات وغير ذلك .

٦. محاربة مفاهيم خاطئة تشجع الكسل والواسطة والتأجيل والسلبية والأنانية والتشاؤم واليأس والحزن والغرور .

٧. عمل رحلات سياحية قصيرة وطويلة داخل الوطن وخارجه لزيارة بيئات طبيعية ومدن ومعالم سياحية وجامعات وغير ذلك .

٨. تقليل دور الخدم في حياتنا وتعليم الأطفال الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة وتقليل الاعتماد على الوالدين والمشاركة بقوة في الطبخ والتنظيف ..... الخ

٩. إيجاد وظائف صيفية متنوعة ولمدد مختلفة في قطاعات العمل حتي يكتسب الشباب مهارات عملية فالحياة العملية المكثفة والمتنوعة تعلمهم الكثير .

١٠. إقناع الآباء والأمهات بأن يكونوا قدوة حسنة لأبنائهم في الاجتهاد في القراءة والعمل وبر الوالدين وصلة الرحم واحترام الجيران والاقتصاد في المال ... الخ .

١١. تعليم الأطفال والكبار نماذج واقعية من اجتهاد شعوب مثل اليابانيين والكوريين الجنوبيين والنرويجيين وغيرهم .

١٢. تنظيم زيارات مكثفة لطلبة المرحلة الثانوية للجامعات والكليات والمعاهد العلمية للتعرف على التخصصات العلمية المتاحة .

ركزوا على التخطيط والإدارة

ما لا يعرفه كثير من العرب أن تخلفنا التخطيطي والإداري كبير حتى مع وجود عشرات الآلاف من المختصين بالإدارة ووجود خطط كثيرة فأغلب المتخصصين بالإدارة حصلوا عليها من جامعات ضعيفة في العلم الإداري وأكثر الخطط الموجودة ضعيفة أو جزئية أو وهمية أو مثالية وأغلب إدارات التخطيط ووزارات التخطيط والجهات المسئولة عن الإدارة ذات مستوى ضعيف في كفاءاتها العلمية وإمكانياتها وصلاحياتها وآن الأوان لأن يكون التخطيط والإدارة على رأس الأولويات (وقيل عناصر النجاح ثلاثة التخطيط ثم التخطيط ثم التخطيط) وقيل «الدول المتخلفة هي الدول المتخلفة إدارياً» وتعالوا نركز على هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

١. عمل عدة معاهد متخصصة في التخطيط والإدارة ويكون في كل معهد على الأقل مئة من الأفراد المتميزين هذا غير مئات المساندين وقلت عدة معاهد حتى تكون بينها منافسة لأن الحصان الوحيد في السباق دائماً يأخذ المركز الأول مهما كان بطيئاً وأحد أسباب ضعف كثير من المؤسسات العلمية والتنفيذية هو غياب المنافسة الحقيقية.

٢. عمل إدارات قوية جداً للتخطيط والإدارة في كل وزارة ومؤسسة وشركة وتكون متميزة في رواتبها ومزاياها وصلاحياتها وعمل برامج خاصة لتأهيل الآلاف تخطيطاً و إدارياً حتى لو لم يكونوا متخصصين في علم التخطيط أو علم الإدارة وتكون هذه البرامج لمدة سنة إن لم يكن أكثر ويحصلوا على تأهيل نظري وعملي كبير داخل وخارج الوطن.

٣. إيجاد مقررات تخطيطية وإداريـة في المدارس والجامعات فيكون هناك مقررين للتخطيط وثلاثة مقررات للإدارة في الجامعات وتكون هناك خمسة مقررات فيهما في التعليم الثانوي.

٤. عمل مئات الدراسات التخطيطية والإدارية الميدانية في مجالات التخطيط والإدارة وجعلها أبحاث للماجستير والدكتوراه حتى نعرف واقعنا التخطيطي والإداري وقد يكون عدد المئات قليل بالنسبة لكل وطن لأن مجالات التخطيط والإدارة كثيرة ولا نجد حالياً دراسات علمية عن ماذا تم انجازه من خطط وإذا وجدت فهي قليلة جدًا ونقوم بعمل خطط جديدة بعد تقييم سطحي للخطة السابقة وليس عندنا فهم كافي للواقع الإداري وأنبه هنا أن عندنا نظرة عامة فمثلاً نعرف أن هناك روتين إداري أو غير ذلك ولكن تفصيل ذلك بدقة وإيجاد مقترحات فعالة لتطوير أمر غائب وقل مثل ذلك عن أمور كثيرة.

٥. يتعامل التخطيط والإدارة مع نقاط القوة والضعف والفرص والصعوبات والوسائل والميزانيات والجودة والتدريب والمعلومات وتقييم أداء الأفراد والإدارات والمؤسسات والعمل الجماعي والتكاليف والمشتريات والإعلام والحوافز والتقارير والصلاحيات والأهداف والمسئوليات وغير ذلك في كل مؤسسة علمية أو تعليمية أو صحية أو تجارية أو عسكرية أو صناعية وغير ذلك.

٦. من الأمور الخاطئة اعتبار علم التخطيط وعلم الإدارة علوم سهلة وتجد القياديين والمدراء يتكلمون بها ويقررون وتجد الحوافز المعطاة للمتخصصين في كلاهما حوافز متدنية وأفضل منهم الحوافز الموجودة للأطباء والمهندسين مما يجعل هناك عزوف من الطلبة المتميزين في الثانوية عن التخصص في علوم التخطيط والإدارة وآن

الأوان لتصحيح هذا الوضع الخاطئ والإقتناع أن علوم التخطيط والإدارة بحاجة إلى متميزين وعقول ذكية وأن الأمور التي تعالجها صعبة وهامة جداً .

٧. يكتسب العمل الجماعي دوراً مهماً في التخطيط والإدارة وعلينا أن نشجعه بكل الوسائل وأن نشرك أكبر قدر من العاملين في الاجتماعات والحوارات والمؤتمرات وصناعة القرارات وأن نتعلم مزايا ووسائل وصعوبات العمل الجماعي وأن نتطور في كفاءة فرق العمل خاصة وأن من أمراضنا المزمنة العمل بفردية وانفرادية فهناك استبداد إداري كبير في عالمنا العربي وحتى مع وجود عمل جماعي في بعض الأحيان فهو شكلى لأن القرار الأخير تظهر فيه بوضوح اقتناعات المسئول الأول أو الإدارة العليا ونحن بحاجة إلى شورى إدارية حقيقية .

٨. مما يساهم في التطوير التخطيطي والإداري الطلب من كل العاملين في المؤسسة كتابة مقترحات تطويرية وبذل جهود كبيرة في دراستها قبل تقديمها وأقصد بالجهود القراءة والممارسة والاستشارات ونريد مقترحات مدروسة لا آراء تكتب في صفحة أو اثنتين.

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

من هم العلماء والخبراء؟

هناك أمور تتعلق بالعلم والعلماء والمتخصصين المتميزين علينا أن نسلط الأضواء عليها لأن هناك أخطاء وتزوير في هذه المواضيع وإليكم رأيي:

(١) **العلم درجات:** هناك مستويات من العلم في عقول المتخصصين وليس كل من لديهم شهادة جامعية متساوين علميا وقل مثل ذلك عن أصحاب الدكتوراه والخبرات العملية وغيرهم فالعلم درجات فقد يكون رصيدك من العلم البشري في مجال تخصصك عشرة في المئة أو عشرين أو ثلاثين وقلت العلم البشري أي ما تستوعبه عقول البشر وما أعطانا الله من علم قال الله تعالى « وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا «سورة الإسراء آية (٨٥) أي كل ما عندكم قليل فما بالك بكل فرد منا وزاد الطين بلة أن كثير ممن عندهم شهادة جامعية أو عليا أخذوها من جامعات ضعيفة وهناك من أخذها بالغش والتزوير وهناك تراكم للخبرة ليس متناسب مع عدد السنوات وقال موظف لمديره «لدي عشرين سنة خبرة» فقال له مديره «لديك خبرة سنة واحدة تكررت عشرين مرة» .

(٢) **الأول والأخير:** كثير ممن يعتبرون أنفسهم متميزين علمياً أو في خبرتهم يقارنون أنفسهم مع زملائهم في العمل أو المتخصصين في وطنهم المتخلف علمياً ولو قارنوا أنفسهم بالمستوى العالمي أو بدولة نامية مجتهدة أو بعالم متميز لأدركوا أنهم متأخرين جداً ليس فقط في العلم بل حتى في عدد ساعات العمل وعدد الكتب التي يقرءونها في شهر أو سنة وعدد الدورات التي التحقوا فيها وعدد المؤتمرات التي شاركوا فيها وعدد المهمات والمشاريع التي عملوا فيها ونوعية هذه المهمات والمشاريع

وغير ذلك ولو قارنا كفاءة المسئولين والمتخصصين وأساتذة الجامعات والمعلمين والمدراء والموظفين في هذه الأمور مع نظرائهم في الغرب لتواضع الكثيرون ولكن الدعاية الجاهلة والكاذبة وحسن الظن تجعلنا نعتقد أننا نملك الكثير من العلم والخبرة.

(٣) **قوة المسئول:** تكتسب آراء كثير من المسئولين الكبار حصانة علمية حتى لو كانت آراؤهم خاطئة فما يتكلم هو قوة المنصب لا قوة العلم ويتم فرض آراءهم لأنها آراء المسئول وقد يقول المسئول أنا أتحمل نتيجة هذا القرار وفي الحقيقة أن العاملين أو الشعب يدفع ضريبة القرار الخاطئ أكثر من المسئولين وصحيح أن كثيراً من المسئولين يستمعون إلى آراء الكثير وعندهم خبرة أكبر في العمل إلا أن كثيراً من القرارات ناهيك عن الخطط تحتاج علم كثير جداً لا يتوفر عند كل المسئولين بل كل المؤسسة بل كل الشعب في القضايا الكبيرة فالدول النامية تنقصها الكثير من المعلومات والدراسات العلمية والأرقام وأحذر ممن عنده علم جزئي من الاعتقاد أنه يعلم فكثير ما نعتقد أن الدكتور الجامعي أقدر على إدارة وزارة وهذه خرافة عربية فغالباً ما يكون أسوأ أو يعتقد من عنده خبرة عملية جزئية أنه يعرف كل الواقع فالاقتناع بالعلم الجزئي أو النظري أو الواقعي كارثة علمية.

(٤) **نقاش بيزنطي:** ما أكثر الآراء والنقاشات التي تحصل بين الزملاء والأقارب والموظفين والمدراء والسياسيين وغيرهم وإذا نظرت في موضوع النقاش وجدتهم ليسوا متخصصين فيه أى لا وجود للعلم إلا بصورة جزئية وصغيرة وتتحول هذه النقاشات وخاصة في السياسة أو الدين إلى جدل وصراخ ومقاطعات وغضب واتهامات متبادلة بالجهل وهنا نشاهد الفوضى والتكلم بما لا يعلمون والاعتماد على مراجع علمية

وهمية مثل قنوات فضائية وجرائد وتويتر وخلط أمر وآخر ومقارنات وتشبيهات ليست صحيحة ومصطلحات تفهم بصورة مختلفة ولهذا أنصح بالصمت فهو حكمة فعلا وبتقليل النقاشات بين من ليسوا متخصصين واستبدالها بتبادل معلومات صحيحة كلما أمكن ذلك حتى لا تتنافر النفوس ويزداد الغضب.

(٥) **المسئولون ونخبة النخبة:** في حالات كثيرة هناك انفصال بين العلم والمؤسسات فكثير من المسئولين ليسوا من نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين والحكماء سواء جاؤوا بتعيين أو انتخاب أو غير ذلك ولا أقصد بالمسئولين هنا فقط المسئولين في الحكومة بل كل مسئول بما فيهم نواب الشعب ورؤساء القبائل وقادة الأحزاب والجماعات ومدراء الشركات الخاصة والمجالس الإشرافية في الدولة وقيل «تفقهوا قبل أن تسودوا» أي ليكن عندكم علم غزير قبل أن تتقلدوا المناصب ولكن للمناصب سحراً يفوق أحياناً سحر المال والجمال ولهذا تتحرك لمئه الطموحات والواسطات والعصبيات وغير ذلك وحتى أكون واقعيا فأقول مهما طالبنا بضوابط لاختيار المسئولين فإن نجاحها متوسط أن لم أقل محدود وأقترح عمل دعم علمى قوي من نخبة النخبة لكل مسئول في منصب كبير ومتوسط ويكون لكل مسئول على الأقل خمسة مستشارين من نخبة النخبة ويستشيرهم المسئول في كثير من الأمور وليس بالضرورة أن يكون كلهم متفرغين بل يمكن أن يداوم بعضهم يوم في الأسبوع ومن المهم أن لا يجلس هؤلاء في مكاتبهم بل أن يتصل المستشارين بكل العاملين في المؤسسة بصورة مكثفة ويتصلوا أيضاً بالعملاء والمستفيدين حتى يقدموا دعماً علمياً حقيقياً وكبيراً للمسئول.

(٦) **أعمدة علمية:** ليس كل من عنده علم حتى لو كان من نخبة النخبة علمياً هو

فرد مخلص فهناك فاسدون لا يريدون الحق وهم عبيد لأنفسهم أو غيرهم وهؤلاء في الغالب معروفين لأنهم يعيشون بيننا وهناك ضرورة لإيجاد مراكز معلومات (مكتبات وغيرها) تزودهم بكثير من المعلومات والدراسات والحقائق الواقعية وهناك أهمية كبيرة لإعطاء وقت طويل للدراسة والمناقشات فكثير ما نسقط في مستنقعات الجهل لأننا مستعجلون شاهدت هذا في صناعة قرارات وخطط وأيضا في حوارات سريعة ونحتاج لوائح وضوابط تقول أن من يحق لهم الترشيح والانتخاب في المجالس النيابية هم الحاصلون على شهادات جامعية ولا تقل أعمارهم عن الأربعين وأن تكون هناك ضوابط وشروط لاختيار رئيس القبيلة وإذا تعذر ذلك يتم اختيار مجلس علمي مساعد للقيادات القبلية وهذا وغيره سيجعل العلم يدخل في أنسجة المجتمع بالفعل لا بالكلام.

مقترحاتك وآراؤك مرفوضة

كثيرون هم الذين قدموا مقترحات وآراء لمسئولين أو أبناء أو أقارب أو زملاء أو غير ذلك وتم رفض مقترحاتهم وآرائهم واتهامهم بالجهل أو المثالية أو التطرف أو لا يعرفون الواقع وبعض هذه المقترحات والآراء صحيحة فلماذا تم رفضها؟ وتعالوا نتحدث عن هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

١. **أنت تدمر مقترحك:** أشد أعداء مقترحاتك هو أنت عندما تعرضها بطريقة خاطئة أو مختصرة ولم تبذل جهداً كبيراً في كتابتها أو شرحها وبيان ما فيها من فوائد وما يوجد من سلبيات وكيفية تقليلها وما هي الآراء المعارضة وكيف ترد عليها فمن يكتب مقترحه أو رأيه في فقرة أو صفحة ليس مثل من يكتبه في عشر صفحات أو أكثر فيها كثير من المعلومات لأن من يستمع إليك بعد عرض مقترحك بصور مختصرة سيكمل أغلبية صورته من عقله وآرائه ومعلوماته وظنونه وحتى لو كتبته بعشرين صفحة تجد أنك بحاجة إلى ساعة أو أكثر لترد على شبهات واعتراضات مختلفة وهذا أمر عشت معه طويلا ولازلت في مقترح السلطة العلمية مع أنني ألفت فيه أكثر من كتاب لأن قلة من يقرؤون المقترح بتعمق هذا إذا قرأوا وعموماً اعداد أي مقترح هام يحتاج شهور إن لم يكن سنة ويحتاج نار هادئة وطويلة حتى ينضج ومن الأمور المفيدة عمل ملفات لمقترحات كثيرة وتزويدها بالعلم مع مرور الوقت حتى تنضج .

٢. **ضعف الاتصالات:** قال دكتور سعودي قبل ثلاثة عقود «عند العرب ثلاث مشكلات الإتصالات والإتصالات والإتصالات» فهناك كم هائل من سوء الفهم بين

فرد وآخر ومؤسسة وأخرى وشعب وآخر وحكومة وأخرى وأزواج وزوجات وآباء وأبناء وغير ذلك كثير وحتى لو ألفت كتب في شرح أفكارك فهناك كثيرون سيفهمونك بصورة خاطئة وهناك من المستمعين من لا يجيد الاستماع أو يسيء الظن في الرأي أو في أهدافه ووجدت من رفض مقترح السلطة العلمية الذي خلفه خبرة أكثر من ثلاثين سنة في مجال تخصصي بعد دقائق قليلة جداً من بداية حديثي وهذا مثقف عربي وكاتب في صحيفة وعنده علم في أمور كثيرة فما بالك بغيره ومقترح السلطة العلمية إذا طبق سيؤيد كل من عنده مقترح صحيح وهذا أفضل مئة مرة من أن يحاول إقناع الناس به .

٣. **الرأي والمقترح والرصيد العلمي:** ليس كل رفض أو قبول صحيح فهناك مقترح ورأي مبني على تخصص علمي وخبرة طويلة يتم رفضه من أفراد ليسوا متخصصين في مجال الرأي سواء كان فكرياً أو سياسياً أو علمياً أو تعليمياً أو إدارياً أو تخطيطياً أو غير ذلك وهناك أحياناً رفض من متخصص ذو علم قليل في مجاله وهناك آراء ومقترحات كثيرة جداً بل هي السائدة في البيئة العربية لأنها تأتي من غير متخصصين في المجال فهذا يعطي آراء في الدين أو السياسة وهو ليس متخصص فيهما بل لا يملك حتى ثقافة كبيرة وهذا يفتي بالتخطيط لأنه أخذ ثلاث دورات تدريبية أو ظن أنه أكتسب خبرة لأنه مارس التخطيط لعدة سنوات ولا يعلم أنه كان يخطط بصورة خاطئة إذن علينا أن نستمع أكثر إلى آراء ومقترحات العلماء والمتخصصين المتميزين أكثر من غيرهم بكثير لأن كثير من المقترحات والآراء التي تأتي من غيرهم غالبا ما تكون خاطئة.

٤. **مقترح صحيح ومرفوض:** نعم توجد مقترحات صحيحة ولكن يتم

رفضها لأن المسئول فاسد أو يعرف أن ليس لديه إمكانيات لتنفيذها أو هناك من سيعارضها لمصالح أو جهل أو لانشغاله بأمور أكثر أهمية ولهذا أطالب كل من عنده مقترح أو رأى قبل أن يقدمه للمسئول أو يقوله على الملأ أن يشاور أهل العلم والمتخصصين فيه وفي إمكانية تطبيقه فإن وجد حلول للصعوبات فيقدمه مع شرح لإمكانية تطبيقه.

٥. **رأي مقنع ولكنه خاطئ:** كم من آراء قيلت في اجتماعات ومقابلات ومحاضرات جامعية وعامة بل ومؤتمرات علمية تبدو مقنعة وهناك أدلة تؤيدها بل وأحيانا تجد تصفيق لها ولكنها خاطئة علمياً ولكنها جذابة منطقياً أو عقلياً وشكى لي متخصص بالتخطيط من أن بعض المدراء يرفضون الرأي العلمي ويقدمون بديلاً وقلت له حاول أن تسأل أكثر وتناقشهم في آرائهم حتى يظهر خطأهم للجميع وعلى سبيل المثال وافق مجلس الأمة الكويتي على قانون يجعل خطة الدولة تعتمد من مجلس الأمة والهدف جعلها شعبية القبول وأن تصدر بقانون حتى تكون ملزمة وهذا أمر خاطئ مع أنه مطبق من عقود فالخطة يجب أن تكون مرنة وتحدث بها تغيرات خاصة في دولة نامية اعتمدت خطتها على معلومات قليلة وآراء كثير منها خاطئة ولأن مجلس الأمة يتأثر بالسياسة ويبحث عن ما يرضي الناس ولهذا كثير ما ترفض الخطط لأن فيها جوانب لا يرغبها الشعب أذن الحجج التي تدافع عن الآراء الخاطئة تبدو مقنعة ولكن من يعرف علم التخطيط أو غيره يعرف أن رأي اعتماد الخطة من مجلس الأمة رأي خاطئ ولكن المشكلة العربية الكبيرة أن صوت المتخصصين منخفض وصوت المسئولين والنواب عالي.

٦. **خطتك الشخصية في خطر:** مشكلتك الأولى أو الثانية أو الثالثة ليست رفض مسئولين أو غيرهم لمقترحاتك وآرائك الصحيحة ولكن لأنك تبنى حياتك وحياة أبناءك في أحيانا كثيرة على آراء واقتناعات خاطئة في العقائد أو التربية أو الأهداف المستقبلية وغير ذلك فتخطط لحياتك الوظيفية بصورة خاطئة لأن عندك نقص في علم الحياة الوظيفية أو فهم واقع المؤسسة أو الدولة أو بناء على معلومات سمعتها أو قرأتها أو تجربة عمل فاشلة ولهذا أدعوك لأن تقرأ كثيراً وتسأل كثيراً وتشاور أهل الخبرة والعلم قبل أن تخطط لنفسك وأحذرك كثيراً جداً من عقلك وثقتك الكبيرة بآرائك فهذا هو الجهل الحديث وهو مرض خطير موجود في عقول الكثيرين ويدفعون ثمنه وهم لا يعلمون.

٧. **الجانب العاطفي:** شئنا أو أبينا يتأثر قبول أو رفض كثير من المقترحات والآراء بناءً على اسم من يقدمها أو اسم من يستمع لها سواء كانوا أفراد أو أحزاب أو حكومات أو أعراق أو غير ذلك فإذا كان مقدم المقترح يختلف فكرياً أو سياسياً عمن يستمع له فغالباً سيرفض المقترح لأن هناك شحنة عاطفية تحجب الحق فأنت مرفوض قبل أن يسمعوا المقترح وهناك بالتأكيد فاسدون لا تهمهم المصلحة العامة أو غيرها وهناك جهلاء لن يفهموا ما تقول والأفضل أن تعطي مقترحك الصحيح لفرد مقتنع به ينتمي لمن تريد مخاطبتهم وبدون حتى أن تضع اسمك عليه فالمهم هو تطبيق المقترح لا اسمك .

شبعنا كلاما نريد تطبيقا

كثيراً ما يقابل العلماء والباحثون والمفكرون وغيرهم بعبارة «شبعنا كلاما وتنظيراً نريد عمل وتطبيق» أو عبارة «نحن نعرف مشاكلنا والحلول لها وما ينقصنا هو التطبيق» أو عبارة لماذا « تشغل نفسك بتأليف الكتب أو تعليم الناس أو نصح الشباب أو غير ذلك ولا أحد يسمع أو يهتم والأفضل لك أن تبيع بصلا وتربح» وأقول رداً على ذلك :

١. **العلم هو كلام:** إذا ذهبت للمدرسة والجامعة فكل ما تحصل عليه هو كلام وما في الكتب السماوية من علم هو كلام وما قاله العلماء والحكماء هو كلام ونصائح أمك وأبيك هي كلام وما في القنوات الفضائية والجرائد والانترنت وتويتر وغير ذلك كلام وأغلب الحروب في عالمنا الحديث هي حروب إعلامية أى سلاحها الكلام وأنت تحطم نفسية أعدائك بالكلام وأنت تنتقد العقائد الباطلة بالكلام وتزرع المحبة بالكلام وغير ذلك ولم يورث الأنبياء دنانير لأمتهم بل ورثوهم العلم أي كلام وقيل العلم ميراث الأنبياء وقيل العلم كنوز ولهذا من يشتغل بالعلم هو عادة أفضل البشر قال الله تعالى « يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ « سورة المجادلة آية (١١) فالعلم يبني الأفراد والأسر والقبائل والدول والعقول والنفوس والأجساد والمصانع والمزارع والخدمات وغير ذلك .

٢. **الجهل كلام:** ليس كل الكلام حق وصواب بل أكثره باطل وخطأ ويظن أصحابه أو غيرهم أنه علم فكم هناك من عقائد باطلة ومواقف خاطئة وكتب مضللة ومحاضرات ضارة وجامعات تشوه العقول وقنوات فضائية تنشر الكذب والتزوير ومغردين عملاء أو جهلاء وكم هناك من أعطونا مفاهيم خاطئة في الحرية والعدل

والسياسة وحقوق المرأة وغير ذلك وكم من كتب ملوثة وكم من كلام خاطئ يبدو مقنع ولديه أدلة تبدو صحيحة وكم من علم محدود الفائدة لأنه يدخل في تفاصيل لا داعي لها أو يعلمنا أمور تافهة قال الإمام أحمد بن حنبل «لا أحب الكلام فيما ليس تحته عمل».

٣. **التنمية نصفها علم**؛ إذا كنا نريد التنمية والتقدم والتطور والإصلاح فلنعلم أن نصفها علم ونصفها عمل فالدول الغربية متقدمة مادياً في مدنها ومصانعها ومزارعها وخدماتها وتعليمها وغير ذلك ولكن نصف تقدمها علمي لأن عندها آلاف الجامعات والمعاهد العلمية وملايين الكتب والأبحاث وغير ذلك وإذا نظرنا للتنمية العربية وجدنا أنها ضعيفة ليس في قطاعاتها التنموية فقط بل أيضا في قطاعاتها العلمية من عدد ونوعية الجامعات والمعاهد والمتخصصين وغير ذلك وقيل «العلم قبل العمل» ولهذا علينا التركيز على صناعة التنمية العلمية أولا ولنفرض أننا طورنا أنفسنا علمياً حتى وصلنا إلى مستوى الغرب بدون أن نطبق على أرض الواقع أي شيء فلم نبني مصانع أكثر ولا مدن حديثة أو غير ذلك وإذا فعلنا ذلك فقد قطعنا فعلاً نصف الطريق إلى الوصول لمستوى الغرب مع أن كل ما نجحنا فيه هو كلام أو علم وهذا بحد ذاته نجاح كبير ولكن لن تستطيع الوصول لمستوى الغرب مادياً إذا بدأنا بالتطبيق حتى لو عملنا قرون لأننا سنرتكب كثير من الأخطاء مما يعني هدر ثروات من الجهد البشري والأموال والأوقات وكثيرون هم من قالوا أعطني مالاً وسأعمل مشروع ووجدنا أن مشاريعهم فشلت لأنها تفتقد العلم لأن التنفيذ لا يعني النجاح .

٤. **هنالك من يطبق**؛ كلما تعلمنا كأفراد ومؤسسات ودول كلما طبقنا بعض ما

تعلمناه عاجلاً أو آجلاً فمن تعلم علماً أو مهارات ستجده يطبق بعضها فكم تأثرنا بما قرأنا من كتب أو ما سمعنا من محاضرات والغريب أن الإعلام الفاسد يجتهد في تخريب العقول وقد ينجح في حين أن من لديهم علم صحيح يقولون لن نؤثر في العقول والنفوس أي أهل الباطل يجتهدون وأهل الحق يجدون ألف عذر حتى لا يتعلمون أو يعلمون أنه اليأس وحتى اليأس هو نوع من الجهل وعلاجه بالعلم أي بالكلام وكم من شاب سمع نصائح وظن من أعطاه إياه أنه لم يستفيد منها ولكنه طبقها بعد سنين ومن الأمور التي علينا إدراكها أنك إذا ألقيت محاضرة حضرها ألف شخص وليس عندك جهاز معلومات مسترجعة يخبرك بدرجة الاستفادة العلمية أو العملية فلا تظن أنه مالا تراه ليس موجود لأن هناك مؤشرات تثبت كلمات أن هناك من يستفيد .

٥. **المهتمون بالعلم قلة:** كثيرون هم الذين لا يعرفون قيمة العلم وأكثر منهم من لا يحرصون على البحث عنه واكتسابه وكثير من الطلبة لا يهمهم إلا الشهادة وكثيرون من الموظفين لا يهمهم إلا كسب المال وغير هؤلاء كثيرون وإذا نظرت للإحصائيات العالمية تجد أن من يقرءون الكتب والمحاضرات هم قلة وهذه حالة طبيعية فكثيرون يعتبرون تأليف كتاب مضيعة للوقت وحضور محاضرة أمر غير مهم وكثيرون هم الذين لا يعرفون المتميز من المتخصصين والكتب والأفكار ولا يوجد سوق عربي يدفع مقابل العلم ما يستحقه من ثمن مادي أو معنوي وقد لا يجد العالم والمتخصص المتميز دعم بالوقت أو المساعدة .

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

زيادة علم الأفراد

من ينظر في الوظائف والأعمال العربية يجد في الغالبية الساحقة أنه لا يوجد فيها تطوير علمي وإذا وجد فهو ضعيف جداً في حين يضطر العاملون في الغرب لتطوير مهاراتهم وعلمهم من خلال القراءة والتدريب وتطبق اليابان سياسات تجعل العاملين يجتهدون في وظائفهم من خلال عدة أمور مثل وجود رقابة وتقييم جاد للموظف وإلغاء راتب التقاعد وإعطاء مكافأة مالية في نهاية الخدمة أي عليه أن يطور مهاراته حتى يجد وظيفة لأن التقاعد يفرض في سن مبكرة وعليه أن يفكر بمشروعه الخاص أو استثمار ماله حتى يكون عنده دخل في المستقبل وتعالوا نسلط الأضواء على علم الأفراد من خلال النقاط التالية:

١. **علو الهمة:** من المهم جداً اقناع الأطفال والكبار بوضع أهداف كبيرة لحياتهم وأن نشجعهم ليكونوا متميزين في هذا التخصص العلمي أو ذاك العمل وهذا يحتاج اقناعهم لأن كثيراً منهم يائسين واليائس فرد طموحه محدود ويشغل في الغالب وقته بأمور هامشية أو تافهة أو يضيعه في زيادة النوم والكسل ولا يوجد ما يمنع من أن تكون طموحاتك كبيرة بل هذا مطلوب شرعاً فالمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف ولا أقصد بالطموحات هنا فقط الطموحات الشخصية بل أيضاً العامة أي تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى الوطن أو أكبر .

٢. **الأبواب المفتوحة :** مع أن هناك أبواب مفتوحة للمجتهدين في كل زمان إلا أن هناك قيود قانونية أو إدارية أو علمية تمنع الحصول على شهادات علمية أعلى أو ممارسة التجارة أو الانتقال من عمل إلى آخر أو تنفيذ مهمات جديدة أو غير

ذلك فالموظف لا يأخذ إجازة دراسية إذا كان عمره كبير أو معدله الجامعي ضعيف أو تخصصه مختلف أو عنده شهادة ثانوية قديمة وأقول افتحوا الأبواب للصعود للأعلى أو للتحرك أفقياً وأقول للطموحين هناك حلول لكثير من المشاكل منها أن العلم ليس شهادات علمية بل اجتهاد في القراءة والممارسة وغير ذلك .

٣. **التدريب:** للتدريب بكافة أنواعه دور كبير جداً في تحريك العقول والنفوس وقد يكون التدريب إعطاء مهمة جديدة أو انتداب أو حضور مؤتمر أو قراءة كتاب أو محاضرة أو زيارة مؤسسة محلية أو خارجية فهذا يجعل الفرد يرى أمور جديدة وفرص جديدة وتجارب ناجحة وكل هذا زيادة في الرصيد العلمي للأفراد وزيادة للثقة في نفوسهم.

٤. **الواسطة الشريرة:** للواسطة دور في الوصول للمناصب والترقيات والوظائف في كثير من دولنا العربية وآن الأوان لوضع آليات مختلفة للتقليل منها مثل اللجان المحايدة والشفافية وقوة الأجهزة الرقابية وتحديد الصلاحيات للمسئولين وغير ذلك.

٥. **القراءة المفيدة:** تقول الإحصائيات أن الإنجليز واليابانيين يقرءون أكثر من أربعين كتاباً في السنة في حين أن الفرد العربي لا يقرأ كتاب واحد وأول كلمة أنزلت في القرآن الكريم هي «اقرأ» وأرجو أن لا يتم تحميل هذا التخلف للحكومات فلا توجد صعوبات حقيقية أمام القراءة فالكتب المتخصصة والمتنوعة متوفرة بوسائل مختلفة وهذا الموضوع بحاجة إلى جهود حكومية وشعبية لأن الغالبية الساحقة علاقتهم بالكتب انتهت مع آخر يوم في التعليم.

٦. **الدراسات العلمية:** أعملوا دراسات عن مؤسساتكم تأخذ شهور وأحياناً سنة

أو أكثر حتى تكون عميقة علمياً لأن كثير جداً من الدراسات والتقارير هزيلة في محتواها العلمي وفي حجمها أيضاً ومن الدراسات عمل أبحاث ماجستير ودكتوراه مرتبطة بالوظائف أو تأليف كتب ونشرها بالإنترنت عن مشكلة وطنية أو المعنويات أو العمل الجماعي أو غير ذلك وكلما كانت الدراسات قائمة على قراءات كثيرة ومقابلات وحوارات كلما كانت متميزة وتساهم كثيراً في تطور الأفراد علمياً وعملياً .

٧. **تجارب الآخرين:** ألفت كتاب بعنوان « كيف تخطط لحياتك الوظيفية»؟ وهناك كتب تتحدث عن تطوير الذات وأقترح أن تقرأها لأنها تعطيك خبرة الآخرين وتجعلك تبدأ من حيث انتهوا ولا تكرر نفس الأخطاء وتدرك أن هناك صعوبات في العمل وتعرف كيف تتعامل معها وأن هناك فرص يمكن استغلالها وغير ذلك كثير والجميل في ذلك أن الكثير ممن لا يقرأون يتأثرون بشدة إذا ظلموا في وظائفهم أو تتحطم معنوياتهم إذا أخذت الواسطة حقهم أو غير ذلك في حين من لديه علم يأخذ الأمور بعقلانية وهدوء ويدافع عن نفسه بكفاءة بل ويتطور أكثر وأكثر مهما وجد من الصعوبات.

٨. **كم تخصص لديك؟:** هناك تخصصات جامعية وغير جامعية لكثير من الأفراد ونادر ما نجد أفراد يصنعون تخصصات جديدة لهم بعد الدراسة مع أن بالإمكان صناعة تخصصين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر إذا تدربت عند متخصصين خاصة في مجالات تحبها وقد تصبح التخصصات الجديدة هي مجال عملك إذا كان تخصصك الجامعي لا سوق له أو لست مقتنعا به أو لا تحبه وابحث دائماً عن التخصصات التي تحبها ولا تتردد في تعلمها أو في تغيير وظيفتك فالعلم الذي تحبه والعمل الذي تريده يجعلك تقرأ فيه وتجتهد عمليا.

٩. **مشاريعك الخاصة:** أنصح بالسعي لعمل مشروعك الخاص والابتعاد قدر الإمكان عن الوظائف الحكومية والخاصة وهذا يحتاج إلى اكتساب الخبرات العلمية والعملية وقد يحتاج الأمر إلى عشر سنين أو أكثر لتبدأ بمشروعك الخاص وفي بعض المجالات الأمر أقصر من ذلك وقد تعمل بصورة جزئية في تجارة ثم تتفرغ كليا لها ومن المهم جداً الاتصال بالمتميزين في الأعمال التي ترغب بها والتعرف على مقترحاتهم وأفكارهم وأحذرك من الاستعجال فكثيرون هم من يقتنعوا بمشروع ثم بعد شهور يغيرون رأيهم.

١٠. **أعمال علمية:** كثيرون هم الذين يعتبرون الأعمال هي الأشياء التنفيذية كصناعة منتج أو بيع بضاعة أو إنجاز معاملة ولا ينتبهون إلى أن هناك أعمال علمية مثل عمل استشارات ودورات تدريبية ودروس خصوصية وبيع مقترحات وأفكار وحل مشاكل اجتماعية وهناك من يأخذ كثير من المال على محاضرة واحدة وهذا يتطلب أن نستثمر في أنفسنا من خلال تطوير مهاراتنا ومعلوماتنا وأيضاً معرفة كيف نسوق علمنا لأن عالم العلم يختلف عن عالم الماديات ولهذا يحتاج وسائل مختلفة.

١١. **الدعاية:** نصحني مسئولي الدكتور هشام غالب رحمه الله في بداية حياتي الوظيفية بأن أعمل دعاية لأعمالي وأن هذا جزء من عملي وطبقت النصيحة في أحيان كثيرة وأنصحكم بأن تقوموا بتسويق أنفسكم فإذا كتبتم دراسة متميزة فانشروها في المؤسسة وإذا أنجزتم عمل مادي فأخبروا الناس به وإذا التحقتم بدورة تدريبية فأعطوا محاضرة عنها فمن الخطأ الكبير ألا يعرف إنجازاتك ومهاراتك ومعلوماتك إلا رئيسك المباشر.

١٢. **علم الآخرين:** تجد الكثيرين يريدون أن يتطوروا في علمهم وأعمالهم ولا نجد

إلا القليلين جداً الذين يقولون علينا أن نطور الأقل منا علماً وأن نساعدهم في إنجازات أكثر فهل هذا نسيان أو أنانية وتحصل البركة بالعطاء وليس بالأخذ وهناك الكثيرون جداً الأقل منك علماً وخبرة في العمل والحياة والمهارات فعلم الناس الخير كما أمرك رسول الله ونخطئ إذا اعتقدنا أن تعليم الآخرين هو شأن المعلمين في المدارس بل هو مطلوب من كل من عنده علم مفيد.

١٣. **تطوير الفقراء:** إذا كانت الأمور المادية جعلت كثيرون فقراء فإن هناك إمكانية لأن نجعل من كثير منهم أغنياء علميا وإذا كانت الصورة المعروفة هو تعليمهم صنعة فنية كتعليم النساء الخياطة فإن المطلوب أكثر من ذلك بكثير وهو جعل بعضهم متخصصين في التخطيط أو الإدارة أو التجارة أو غير ذلك وفتح أبواب رسمية وشعبية للحصول على علم وشهادات وإذا تطور علمهم أصبحت الفرص أمامهم لأن يتطوروا في الوظائف ويحسنوا مستواهم المادي ومثل هذا يحتاج برامج كبيرة وطموحة على مستوى الدولة وأيضاً بين الدول الغنية والفقيرة حتى يتم تطوير ملايين الفقراء.

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

جامعة التدريب

قيل «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» ونحن أمة تكتفي أغلبيتها الساحقة بطلب العلم حتى الحصول على الشهادة الجامعية وهناك أشياء مفيدة في الغرب وعلينا أن نقلده بها ومن هذه الأشياء اهتمامه بالتدريب على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول فهناك ميزانيات ضخمة تصرف عليه وتعالوا نتطرق للتدريب من خلال النقاط التالية:

١. **جامعة التدريب:** تقوم بعض الشركات الكبيرة في الغرب بتدريب المهندسين الجدد وغيرهم لمدة سنة أو سنتين أو أكثر حتى تجعلهم قادرين على الوصول لأول مراحل العلم التي يطلبها العمل وإذا نظرنا إلى وظائف كثيرة بدولنا لم نجد أى تدريب أو تدريب ضعيف ونادراً ما نجد تدريب قوي فالموظف يلتحق بعمله مباشرة ولا يتم وضع برنامج تدريبي له بل يترك لوحده إن شاء تعلم وإن شاء لم يتعلم وقد يقول قائل أن كثير من الوظائف سهلة لا تحتاج تدريب وأقول هذا ينطبق على قليل منها ولكن أغلبها تحتاج تدريب مكثف بما فيها الوظائف الإدارية وليس صحيح أن المستوى العلمي الذي تدار به مؤسساتنا ودولنا هو مستوى علمي راقي ولهذا على الجميع أن يتدربوا بكثافة حتى يطوروا أنفسهم ومؤسساتهم وهذا يتطلب مضاعفة الجهود التدريبية مئات أو آلاف المرات مقارنة بما هو موجود .

٢. **أنواع التدريب:** هناك أنواع كثيرة من التدريب أهمها الطلب من المدراء والموظفين والعمال والمعلمين وغيرهم إعداد دراسات علمية كثيرة وجادة وكبيرة وبصفة دائمة فالبحث العلمي يطور العقول هذا إذا عرفنا كيف نتعامل معه ونشجعه وثاني نوع من التدريب هو التدريب أثناء العمل أي وجود مشرفين ينقلون خبراتهم للموظفين

الجدد والقدماء من خلال إعطائهم مهام عملية ضمن برنامج محدد وهذا يتطلب كفاءة المشرف وجدية المتدرب وجودة البرنامج التدريبي وثالث نوع من التدريب هو الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والتي عادة ما تكون لخمسة أيام وهذا يتطلب أيضاً جودة هذه الدورات وحسن إعدادها لأن كثير منها دورات سطحية أو تجارية وهناك التدريب من خلال القراءة وعمل المحاضرات في الإدارة والتدريب من خلال الانتداب الكلي أو الجزئي والتدريب من خلال إعطاء مهمات جديدة .

٣. **فلسفة التدريب:** يحتاج التدريب نظم وإجراءات وحوافز وأهداف متطورة وكثير ما يكون النظام التدريبي ضعيف وهامشي ولهذا أطالب بنظام به بعثات دراسية كثيرة ودورات تدريبية طويلة وانتدابات داخلية وإعطاء كل موظف عشرين في المئة من وقته للعمل في أي مجال يختاره داخل المؤسسة وخارجها ومن المهم اعتبار كل مدير هو المسئول الأول عن التدريب لمرؤوسيه وتكون ترقيته مرتبطة بالتدريب ويجب أن تكون هناك حوافز تشجع على قراءة الكتب وإعطاء محاضرات عنها لزملاء العمل وأن تكون في المؤسسة سياسة تجبر ذوي الخبرة الجزئية أو الكبيرة على تعليم الآخرين وكتابة خبرتهم في كتب وتقارير وعلى بناء خط ثاني وثالث لهم ضمن برنامج التطوير الوظيفي .

٤. **تدريب الأطفال والشباب:** هناك تدريب مباشر للأطفال والشباب يمكن أن يضعه الوالدين أو غيرهم وهناك تدريب غير مباشر من خلال زيارتهم لمصانع ومزارع ومؤسسات ومستشفيات وقيل « اللي يعيش يشوف واللي يمشي يشوف أكثر» ومثل هذا يقال عن اختلاطهم ببيئات مختلفة في المجتمع وسماعهم معاناة الفقراء ومشاركتهم في أعمال تطوعية واختيار أصدقاء صالحين لهم فالحياة مدرسة بل

جامعة تعطينا كثير من المعلومات والمهارات والسلوكيات ومن وسائل التدريب إيجاد مشرفين لهم أو تعريفهم بأفراد متميزين بالمجتمع عن قرب وكان بعض من كبار القوم في الماضي يختارون مربين لأطفالهم وشبابهم وهذا أمر مهم لأن كثيراً من الآباء والأمهات متخلفين تربوياً فيعلموا أبناءهم القليل أو يربونهم على بعض المفاهيم الخاطئة أما التدريب على الوظائف المستقبلية فبإمكان تحقيقه من التعليم الرسمي وأيضاً من خلال بذل الوالدين جهود لتعليم هذا الابن ميكانيكا السيارات أو زراعة محاصيل أو اللغة الصينية أو علم التخطيط أو تصميم المنازل والعمارات أو غير ذلك وبإمكان الطفل والشاب مع الاستمرار أن يصبح متخصصاً وأن يعمل في هذه التخصصات التي تعلمها خارج المدرسة والجامعة .

عجز العلماء العرب

عيد الدويهيس

تطوير التعليم

مع الدعوة إلى إنشاء السلطة العلمية ومعاهد كبيرة متخصصة إلا أن هناك مقترحات لها تأثير كبير وتحتاج دراسات محدودة ويمكن تطبيقها بسهولة ولهذا أقترح أن نبحث عنها ونجتهد في تطبيقها ويمكن إعطاءها فوراً للجامعات والمعاهد العلمية والجهات التنفيذية لدراستها وسأتطرق هنا إلى بعض المقترحات الهامة في التعليم:

١. أقترح أن يبدأ تعريف طالب المرحلة الابتدائية بأنواع مختلفة من التخصصات العامة والمحددة والتي تناسب المستقبل فتعطي له قائمة من عشرات التخصصات مع معلومات نظرية وعملية عنها ويطلب منه في آخر سنة في المرحلة الابتدائية اختيار ثلاثة تخصصات منها مع إمكانية أن يغيرها متى ما أراد بعد ذلك ومن هذه التخصصات الطاقة الشمسية والاستثمار العقاري والمقاولات وميكانيكا السيارات وأنظمة المعلومات وتطوير الذات ورفع المعنويات والتسويق والتخطيط وغير ذلك ويطلب من الأهالي تشجيع الأبناء ومساعدتهم على الإبداع في هذه التخصصات أو أى تخصصات مفيدة يراها الأهالي وقد يستطيع بعض أو كثير من الأهالي تطوير معلومات ومهارات أبنائهم أكثر مما هو موجود في نظام التعليم ويتم عمل مقررات في المرحلتين المتوسطة والثانوية بحيث يدرس في كل تخصص خمسة إلى عشرة مقررات ويمكن أن تعطى بعض هذه المقررات من خلال الفيديوهات وعلى كل وزارة أن تحشد المتخصصين المتميزين في التنمية لإعداد مواضيع هذه المقررات ولشرح خبراتهم الشخصية.

٢. قالت مدرسة إيرلندية تدربت على نظام التعليم الفنلندي الذي يعتبر ناجحاً «إن مما

يتصف به هذا التعليم أنه يركز على كل طالب أي يعامل كل طالب بصورة تناسبه» وأقول هناك اختلافات كبيرة بين الطلبة في الطموح والاقتناعات والاجتهادات والذكاء والمشاكل التي يواجهونها وغير ذلك ونجد التعليم العربي يعامل الطلبة جميعهم بنفس الطريقة ولا شك أن تركيز الاهتمام على كل طالب لوحده وتشجيعه معنوياً وعلمياً من شأنه إطلاق طاقات هائلة عند الطلبة وإذا تم التعامل بهذا الأسلوب مع كل العاملين في المدارس والوزارات والمؤسسات والشركات فهذا من شأنه تحقيق تطور كبير جداً ولا تجد مسئول واحد يقول لمعلم أو موظف أو عامل أو مدير ما هو العمل الذي تحبه وكيف يمكن أن نساعدك لتبدع به.

٣. ما أحوج التعليم والعلم والعمل للمنافسة حتى يجتهد الطلاب والمتخصصون والعاملون والإدارات والمؤسسات ومن أساليب المنافسة أن يبدأ توزيع الطلبة من نهاية المرحلة المتوسطة وفي كل المرحلة الثانوية حسب الاجتهاد فمثلا يكون في الصف الأول الطلبة الأكثر تفوقا أي من واحد إلى ثلاثين وفي الصف الثاني الطلبة من واحد وثلاثين إلى ستين وهكذا ومن يجتهد أكثر ينتقل إلى الصف الأفضل ومن يتكاسل يتأخر وهكذا وهذا نظام درست به ورأيت تأثيره وفوائده ومنها أن المجتهدين يتنافسون بشدة وأن هناك تنافس على مستوى الوطن فتكون هناك مدارس يتميز طلابها بأخذ المراكز الأولى على مستوى الوطن والعكس صحيح .

٤. كثير من المتميزين في العلم والعمل هم متميزون في مجال أو اثنين أو ثلاثة ونجد أن نظام التعليم العربي به ضعف مستوى وبه معنويات منخفضة وبه رسوب وقلق وكثير من هذه المشاكل يمكن تقليلها من خلال إعطاء الطلبة عشر مواد كل سنة في المرحلتين المتوسطة والثانوية والطلب منهم النجاح في ستة منها مع حضورهم كل

هذه المواد وعليهم تحديد أي مواد يرغبون بدراستها وقد يختار الطالب سبع مواد فإذا رسب في واحدة منها فهو ناجح ومما يؤيد هذا المقترح أننا نجد محامين متميزين لا يتقنون الرياضيات ومفكرين لا يتقنون اللغة الانجليزية وأطباء لا يفهمون في النحو وهكذا فليس من المهم ما لا تعرف بل المهم أن تعرف تخصص أو أكثر.

٥. يحتاج نظام التعليم مواد جديدة ووسائل جديدة في التعليم فهو بحاجة إلى مقررات في التخطيط والإدارة والمشروع الخاص والعمل الجماعي والمعنويات والمشاكل الزوجية والتربية الصحيحة والعمل الخيري وقصص الناجحين وليس مطلوب أن يكون وراء كل درس أو فيديو امتحانات ويمكن أن يكون ربع التعليم بدون أي امتحانات فإذا استمع الطلبة إلى اجتهاد فرد متميز فقد تعلموا وهذا هو الهدف ويمكن أن تكون هناك امتحانات فورية أى في نهاية المحاضرة لمدة عشر دقائق حتى نتأكد من انتباههم.

كتب للمؤلف

- الطريق إلى الوحدة الشعبية «دعوة لبناء الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي».
- الطريق إلى السعادة .
- إصلاح الشعوب أولا .
- لا للتعصب العرقي .
- عجز العقل العلماني .
- الكويت الجديدة .
- العلمانية في ميزان العقل .
- العلمانية تحارب الإسلام .
- تطوير البحث العلمي الخليجي .
- الليبرالية الضائعة .
- العلم يرفض الليبرالية .
- العلمانية منبع الضياع .
- لا للأبحاث التطويرية بالاشتراك مع الأستاذ عبدالله عودة .
- لا لأبحاث الجامعات .
- المشاريع البحثية.. مشاكل وحلول .

- كيف تخطط لحياتك الوظيفية ؟
- التخطيط الوهمي .
- إصلاحات شعبية .
- من المخطئ في فهم العلمانية ؟
- الطريق إلى التقدم العلمي .
- نموذج الدكتور مساعد للتخطيط الاستراتيجي
- أين السلطة العلمية ؟
- تطوير السلفيين .
- تطوير الليبراليين .
- الإصلاح العلمي أولاً .
- نهاية العلمانية .
- أنصار الوحدة الوطنية .
- عجز العلماء العرب .
- العلمانية في ميزان العلم .

تم
بحمد الله